



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية مجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الواقع في ٧ / ربيع الثاني /
١٤١٦ هـ الموافق ٢ / ٩ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٦)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين عبد الحميد شومان الخدم

ب - طلب معلرة مقدم من معالي العين الدكتور جمال ناصر

ج - طلب معلرة مقدم من معالي العين الدكتور كامل ابو جابر

مكتبة البرلمان

الصفحة

- د - طلب معذرة مقدم من معالي العين الدكتور رجائي المعشر
هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف
و - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيدة ليلى شرف
٣ - قرارات اللجان

١ - استكمال قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥ / ٨ / ١٩ بشأن : مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ وذلك ابتداءً من المادة (١٠) .

(القرار مؤرخ في الجلسة السابقة)

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

٥٦

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٥ / ٩ / ٢ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
١ - سعادة السيد عبد المجيد شومان .

وتغيب معذرة من الأعضاء السادة :
١ - معالي الدكتور جمال ناصر .
٢ - معالي الدكتور كامل ابو جابر .
٣ - معالي الدكتور رجائي المعشر .
٤ - معالي السيد كامل الشريف .
٥ - معالي السيدة ليلى شرف .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .
٢ - سماحة الشيخ عبد العزيز الحياط .
٣ - سعادة الدكتور داود حنايا .
٤ - سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

وحضر من الحكومة

- ١ - سيادة الشرف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء وزير الدفاع .
٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
٤ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير

البريد والاتصالات .

- ٥ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
٦ - معالي الدكتور ريماء خلف الهندي : وزير التخطيط .
٧ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
٨ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
٩ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٠ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
١١ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .
١٢ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .



دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة ،
جدول الاعمال .

مكتبة العمل

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعضاء
الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة ومعدرة اصحاب المعالي
والسعادة الاعضاء ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ،
معالي السيد احمد العقابله .



السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - طاب اجازة مقدم من سعادة العين
السيد عبد المجيد شومان .

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين
السيد كامل الشريف .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين
السيدة ليلى شرف .

د - طلب معذرة مقدم من معالي العين
الدكتور جمال ناصر .

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي العين
الدكتور كامل ابو جابر .

و - طلب معذرة مقدم من معالي العين
الدكتور رجائي المثني .



السيد احمد العقابله : شكراً دولة
الرئيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الاخوة الاعيان الكرام

قبل أيام انتقل معالي الاسجد المرحوم



حسن الكايد الى جوار ربه وقيض الرجال يعز
على الرجال ولقد عرفت أبا مروان رجل كلمة
وموقف ، مخلصاً لوطنه ومليكه وأمه حريصاً
على تحقيق ما فيه مصلحة أبناء الاردن العزيز
مخلصاً لقضايا أمته وفياً لأصدقائه . هذا بعض
ما عرفته في الرجل من خلال عملي قريباً منه
في وزارة التربية والتعليم وبجانبه في وزارة
الداخلية رحم الله أبا مروان رحمة واسعة
واسكنه فسيح جناته . وكعين سابق كان له
حضوره في هذا المجلس الكريم أرجو أن نقف
دقيقة واحدة وفاءً له وتكريماً لجهوده وخدماته
ومواقفه وأن نتلو لروحته صورة الفاتحة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

" هنا وقف المجلس وقرأ الفاتحة "

السيد الامين العام :

٣ - قرارات اللجان

١ - استكمال قرار اللجنة القانونية رقم

(١) تاريخ ١٩ / ٨ / ١٩٩٥

بشأن : مشروع قانون العمل لسنة

١٩٩٣ وذلك ابتداءً من المادة

(١٠) .

(القرار موزع في الجلسة السابقة)

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ

مقرر اللجنة القانونية ، لنواصل البحث في

مشروع قانون العمل ، نهينا المادة التاسعة

والآن سنبدأ في المادة العاشرة .

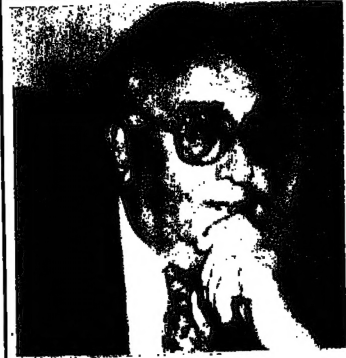
السيد جودت السبول مقرر اللجنة
القانونية : سيدي الرئيس ، كما تذكرون أن
المجلس الموقر أقر المقرر من تلاوة المواد
وأكتفي بأن أترك لمن يريد التعليق أو أن يقترح
حول أي نص من النصوص المضمنة في
مشروع هذا القانون أن يدلني بما عنده مفضلاً
بما يراه ولذلك لا ادري اذا كان المجلس ما زال
عند قراره هذا باعفاء المقرر من تلاوة المواد .

دولة رئيس المجلس : المجلس ملزم
بقراره باعفاء معالي المقرر من التلاوة الروتينية
والوقوف عند المادة التي للمجلس عليها
ملاحظات أو آراء ولنبدأ .

السيد المقرر : اذا كنا قد انتهينا من
إقرار الجزء حتى المادة التاسعة والمادة العاشرة
الآن بقراءتها معروضة على المجلس الكريم مما
هو جدير بالذكر أن توصية اللجنة تضمنت
توصية بشطب الفقرة (ج) من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : دولة الدكتور عبد
السلام الحجابي .

هكذا منه العمل



دولة الدكتور عبد السلام المجالي :

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة ليس لي اعتراض على الفقرة (أ) و (ب) وإنما موضوع الفقرة (ج) وهو موضوع انشاء مؤسسة جاءت التوصية اصلاً من الحكومة ولكن مجلس النواب شطبها واللجنة القانونية في مجلس الاعيان وافقت على هذا الشطب .

أرجو أن أبين لدولتكم وللانوة أن موضوع العمالة الاردنية في الخارج في الوقت الحاضر يتم بشكل عشوائي . وهو بشكل فردي .

أي ان انسان ما يعمل في بلد ما يضطرب أن هنالك شاغل لعمل ما فيطلب أحد اقاربه أو أصدقائه .

للمؤسسة الحكومية تطلب عن طريق الدولة ، أما المؤسسات الخاصة وهو القطاع الأكبر للعمالة الأردنية لا يسير بموجب أصول إطلاعاً .

في الواقع حتى في مصر يوجد مؤسسة خاصة لهذه العملية . الاقتراح هنا إنشاء هذه المؤسسة التي سوف تقوم بمسح جميع القوى

البشرية في الاردن وعندما تتم العملية وتذهب الى أي دولة تحتاج الى عمالة تأتي بجميع هذه الموصفات وتخرج القيود وتعرض الأمور بحيث انه يمكن أن يتابع الاردني عمله بحماية كافية في بلد التشغيل نفسه .

طبعاً سوف تتقاضى مقابل ذلك أجور خدمات نحن في الوقت الحاضر كل العمالة الاردنية في الخارج أصلاً لا تدفع ولا ضريبة حتى ضريبة الدخل لا تدفعها . وهذه أعداد ضخمة وتصل دخولها الى مئات الملايين من الديناري أو الدولارات .

اعتقد بضرورة إنشاء مثل هذه المؤسسة جاءت الفقرة (أ) لتقول الحكومة تقوم بإنشاء مكاتب العمل للتشغيل ... الى آخره وتضع تعليمات لذلك .

ثم جاءت (ب) يجوز انشاء مكاتب خاصة وتضع نظاماً لهذه الغاية .

(ج) جاءت لتقول أن هذه المؤسسة مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وقد يكون الخاص أكثر من العام . هذه المؤسسة أن تكون مشتركة لتنمية وتشغيل القوى العاملة في الخارج .

الشيء الثاني هذه ليست فقط بالتشغيل وإنما سوف تقوم بأخذ إدارة اعمال كبيرة سواء منفصلة أو مع آخرين .

يعني شغلة أساسية في امكانية انهاء البطالة هذا الاقتراح جاء في ١٩٨٧ أو ١٩٨٨ الاقتراح ووجد أن قانون العمل لا يسمح لمثل هذه المؤسسة بالقيام فجاء الاقتراح من الحكومة بوضع هذه المادة لكي يتاح قيام مثل هذه المؤسسة المشتركة .

جاء في التعريفات ، تعريف المؤسسة ويشي هذا الامر بموضوع تعريف المؤسسة ، المؤسسة : الجهة التي تقدم خدمات .

فهنا لغايات هذا القانون موجودة ونحن ما نقصد فيه المؤسسة التي تقدم خدمات ليست مؤسسة حكومية كاملة تحتاج الى قانون وإلى نظام وإلى كل ما يتعلق بذلك .

فلذلك اقتراحي المحدد أن تعدل ما جاء في الاصل من الحكومة تنشيء في المملكة الأردنية الهاشمية مؤسسة مشتركة من القطاعين العام والخاص تسمى مؤسسة تنمية وتشغيل القوى العاملة وتحدد مهامها وصلاحياتها وجميع الأمور المتعلقة بإدارتها ومزاوئها لأعمالها إما بقانون خاص يصدر لهذه الغاية أو انا اعتقد الأفضل بموجب نظام يصدر بموجب هذا القانون عن مجلس الوزراء . فأرجو التكرم بالموافقة على هذا الاقتراح لعله يكون من أهم الطرق لانهاء موضوع البطالة هو تنظيم العمالة الأردنية في الخارج بصورة جديده تؤدي الى انتاجه فعلاً الى الوطن وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس فقط أريد أن اوضح أن اللجنة القانونية اتفقت مع الفكر الذي طرحه دولة الاستاذ عبد السلام المجالي . لكنها فقط ارتأت أن توصي الحكومة الموقرة بأن تقترح مشروع قانون خاص بإنشاء هذه المؤسسة طبعاً فيه ما قد يلوح بأنه ينطوي على درجة من الاختلاف بين توصية اللجنة

وموقفها وبين مقترح دولة الاستاذ عبد السلام المجالي لان مقترحه يقول بأن تكون هذه المؤسسة مشاركة بين القطاعين العام والخاص ويضيف أكثر بأن تمثيل القطاع الخاص فيها يفضل أن يكون الأكثر . الامر متروك للمجلس الكريم فقط اردت ان أوضح أن اللجنة القانونية في توصيتها وفي مناقشتها أخذت هذا الكلام بعين الاعتبار وهي من حيث الجوهر ليست على اختلاف مع ما تفضل به دولة الاستاذ عبد السلام المجالي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونه .



السيد احمد الطراونه : الفقرة (ج)

كما وردت في مشروع الحكومة . مخالفة لاحكام الدستور لانه لا يجوز ان يتضمن النظام الصادر بموجب القانون احكام : إنما يتضمن تنفيذ تلك الاحكام .

فعندما يقال تنشيء في المملكة مؤسسة تسمى مؤسسة تشغيل القوى العاملة ذات شخصية اعتبارية تمنع بالاستقلال المالي

هكذا جاء في النص

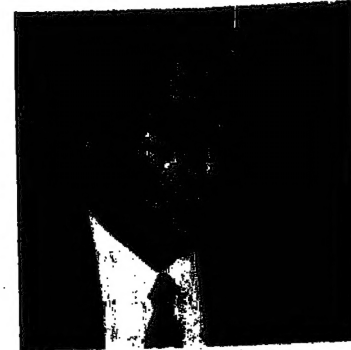
والاداري ويتكون راسمالها الى آخره تصدر بنظام لمقتضى هذا القانون . هذه الناحية مخالفة لاحكام الدستور . ولذلك لا يجوز لان المهام والصلاحيات وجميع الامور المتعلقة بادارتها ومزاوتها لاعمالها هذه كلها احكام لم ترد في القانون ولذلك لا يجوز ان ترد في النظام . فالغاء المادة من قبل مجلس النواب واللجنة القانونية هو في محله . ولكن لا يختلف مع دولة الاخ عبد السلام بأن تنشئ مثل هذه المؤسسة وانما انشائها يكون إما بتوصية الى الحكومة بأن تنشئ هذا بقانون أو أن ينص في القانون تنشئ بموجب قانون مؤسسة دون أن يذكر عنها أي شيء حتى يكون هنالك الزام للحكومة بأن توجد مثل هذه المؤسسة .

النقطة الثانية التي أريد أن أنوه اليها انه في كل قوانيننا عندما تشترك المؤسسة التي هي الحكومة مع القطاع الخاص لا يكون هذا إلا في باب الشركات ولا يسمى مؤسسة . عندما أورد دولة عبد السلام باشا أن الاغلبية ستكون للمؤسسات الخاصة مع الحكومة . لذلك الحكومة ساهمت في كثير من الامور مع القطاع الخاص كشركات البوتاس والفوسفات وغيرها من الشركات عندما تشترك الحكومة كمؤسسة مع القطاع الخاص فيكون ذلك عن طريق مؤسسة ، مؤسسة لا تعني إلا الحكومة .

ولذلك أنا أقترح أن تنشئ في المملكة مؤسسة تسمى مؤسسة تشغيل القوى العاملة

بموجب قانون ويكتفى بذلك . أو أن يقرر المجلس توصية الى الحكومة لوضع مثل هذا القانون ولكني أنا مع عبد السلام باشا بأنه لكي تكون الحكومة ملزمة أن يرد هذا النص في القانون ولكن لا يشرح شيء آخر اذا كنا أردنا ان ننشئها فلننشئ كل هذه المؤسسة بموجب قانون العمل . بما يتعلق بمهامها وادارتها وكل النواحي التي تتعلق بها . مع تأكيد على النقطة التي أثرتها اذا كان الاخوان اعضاء مجلس الاعيان والسادة الوزراء يوافقوا أن اتفاق الحكومة مع القطاع الخاص يكون في باب الشركات وليس في باب المؤسسة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .



دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، دولة الرئيس ان الفقرة (ج) من المادة (١٠) في مشروع قانون العمل المقدم من الحكومة تنص على انشاء مؤسسة مشتركة من القطاعين العام والخاص لتشغيل القوى العاملة

بضرورة اصدار قانون خاص لانشاء هذه المؤسسة . إن الاقتراح الذي تقدم به دولة الاخ عبد السلام الجبالي وكما عدله معالي الاخ ابو هشام على أساس أن تكون الصياغة تنشأ في المملكة مؤسسة مشتركة من القطاعين العام والخاص تسمى مؤسسة تنمية وتشغيل القوى العاملة بقانون خاص بصدر لهذه الغاية .

إن هذا الاقتراح سيدي الرئيس ينسجم تماماً مع ما توصلت اليه اللجنة القانونية ويحافظ في الوقت ذاته على انسجام وتوازن فقرات المادة العاشرة كما قدمتها الحكومة . لذلك اني على الاقتراح كما عدل وأرجو أن يتكرم الاخوة اعضاء المجلس الكريم بالموافقة عليه . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .



الدكتور جواد العناني : شكراً سيدي الرئيس ، أود أن أؤيد فكرة انشاء مكاتب متخصصة للتشغيل لأنشائها لا تمت فقط

وقد راعت الحكومة الرشيدة التوازن في المادة العاشرة حيث نصت الفقرة (أ) منها على مديريات حكومية للتشغيل والتوجيه المهني . واعادة صياغة اللجنة القانونية لمجلس الاعيان لهذه الفقرة لا يلغي انشاء هذه المديريات لأنها واردة ضمن نظام وزارة العمل .

ونصت الفقرة (ب) على جواز انشاء مكاتب من القطاع الخاص للتشغيل . ونصت الفقرة (ج) منها على انشاء مؤسسة مشتركة من القطاعين العام والخاص وعندما عرض مشروع القانون على مجلس النواب الموقر قرر شطب الفقرة (ج) من هذه المادة . وعندما بحثت اللجنة القانونية مجلسكم الكريم هذه المادة ضمن بحثها لمواد مشروع القانون أجمع اعضاء اللجنة على ضرورة انشاء هذه المؤسسة . ولم يكن هناك أي اعتراض على انشائها من حيث المبدأ . ولكن أثبتت ناحية دستورية وقانونية اشار اليها الآن معالي الاخ أحمد الطراونه . وقد أخذت اللجنة بهذه الناحية الدستورية والقانونية وهي تلخص بعدم جواز انشاء مؤسسة من خلال فقرة في مادة في قانون وتحديد مهامها وصلاحياتها وجميع الامور المتعلقة بها في نظام .

ورأت اللجنة أن إنشاء هذه المؤسسة أمر ضروري ولكن يجب أن يتم ذلك بقانون خاص . وعليه وافقت اللجنة على شطب الفقرة (ج) ليس لأن اللجنة تعارض مبدأ انشاء المؤسسة ولكن لعدم جواز انشائها بالاسلوب المقترح مع التوصية الى الحكومة

مكتبة احمد الجبالي

للوضع الحالي وإنما لها علاقة بالمستقبل .

فمثلاً إذا نظرنا الى قانون الضمان الاجتماعي نرى أن فيه مادة تنصب على التأمين ضد البطالة ومع أن هذه المادة حتى هذه اللحظة معطلة إلا أن من المتوقع في السنوات المقبلة أن تضاف مواد جديدة الى قانون الضمان الاجتماعي تراعي هذه القضية في هذه الحالة يصبح وظيفة مكاتب التشغيل واستخدام القوى العاملة . يصبح لها ضرورة كبرى لأن في هذه الحالة سترتب عليها التزامات مالية كبيرة على الضمان الاجتماعي في حالة اذا ما تم تأمين التأمين ضد البطالة . ولهذا في رأيي يجب أن يكون متسع تشريعي لإنشاء مثل هذه المكاتب في المستقبل .

الآن فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها معالي ابو هشام فيما يتعلق في عدم وجود مؤسسات عامة صادرة بقانون في الاردن تخرج بين القطاعين العام والخاص فاني أريد أن اذكر مؤسسة للمدن الصناعية . فمؤسسة المدن الصناعية صادرة بموجب قانون خاص وفيها شراكة بين القطاعين العام والخاص وفيها أيضاً تحديد نسب للمساهمة من كل جهة من هذه الجهات .

لذلك عندنا حالة مشابهة كما هو مقترح هنا في مؤسسة للمدن الصناعية . لذلك أحييت أن أجب بهاتين النقطتين وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة أمامنا ندخله من دولة الأستاذ عبد السلام

يقترح فيها انشاء مؤسسة وقام دولة الأستاذ زيد الرفاعي ومعالي ابو هشام بعدم معارضة هذا الاقتراح لكن بالصورة التي تنسجم مع مبدأ تبني المجلس له لأن انشاء مؤسسة بهذا الوضع باللجنة كان بحث مطول ووجدوا انه لا بد من اصدار قانون لهذه الغاية ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : سيدي عندما نوقشت المادة العاشرة في مجلس النواب كانت هناك عدة آراء مختلفة وبالنسبة الى الفقرة (أ) نحن نوافق تماماً على ما ذهبت اليه اللجنة القانونية في مجلس الاعيان الموقر لانها ضمنت حقيقة مفهوم عمل الوزارة في هذه الفقرة . وبالنسبة الى الفقرة (ب) سيدي التي تتعلق بانشاء المكاتب الخاصة . فالاردن موقع على اتفاقية مستويات العمل العربية والتي بموجبها لا يجوز ان تعارض انشاء مثل هذه المكاتب .

كانت هناك حقيقة آراء مختلفة في مجلس النواب ومن أهمها أن الحكومة اذا ضمنت هذا القانون مثل هذه المادة سوف تلقي بعائق مهام وزارة العمل على مؤسسات أخرى منها المكاتب الخاصة ومنها مثل هذه المؤسسة .

حقيقة سيدي دولة الرئيس نحن لا نعارض من حيث المبدأ أن يكون هناك تضمين لهذه المادة في هذا القانون ولكن أعتقد أنه ما تم الاتفاق عليه في اللجنة القانونية الموقرة مجلس الاعيان وهو الأخذ بالتوصية التي صدرت من هذا المجلس قد يكون كافي لتضمين هذا المفهوم وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ وزير العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة بالنسبة الى الاقتراح الذي تقدم به معالي أحمد بك الطراونه ودولة زيد الرفاعي أن نضمن القانون نص خطابي أنه تصدر بقانون آخر الحقيقة في وجهة نظر أحب أن أبديها أن المشرع لا يخاطب نفسه . اذا كان هناك قانون فيصدر بهذا القانون .

المشرع الدستوري يخاطب السلطة التشريعية التي تصدر قانون أما المشرع بمعناه التقليدي لا يخاطب نفسه ليقول تصدر بقانون . هذا الخطاب موجه لمن ؟

اذا أردنا أن تأخذ بهذا الرأي حقيقة سنستخدم أن القانون تحت يدنا بإمكاننا كسلطة تشريعية أن نصدر مثل هذا القانون . الخطاب في القانون يأتي للسلطة التنفيذية لتصدر نظام بأمرها باصدار نظام .

الدستور يأمر السلطة التشريعية باصدار نظام أما السلطة التشريعية طالما القانون تحت يدها لا يمكن أن تقول يصدر بقانون آخر . قد يكون الحل لهذا الاشكال أن التوصية التي أقرتها اللجنة الكريمة للحكومة أكثر قبولاً لحل هذا الاشكال وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ أحمد الطراونه .

المسجد أحمد الطراونه : لا يمنع على السلطة التشريعية حتى ولو كانت تبحث

بالقانون لأن هذا القانون بهذا الوضع ليس مكانه الصحيح .

لكن اللجنة القانونية في مجلس الاعيان طلبت اصدار قانون خاص لهذا الموضوع بالذات ولذلك من حقها أن تطلب أن يكون القانون لهذا العمل غير قانون العمل . لأن هناك جهة أخرى هي الجهة القطاع الخاص .

ولذلك أن يصدر قانون خاص هذا لا يتنافى أبداً مع انه أن تهمل هذه المادة في هذا القانون وأن يكون لها قانون منفصل . لانه بالحقيقة كل القانون من أوله الى آخره يتعلق بعلاقة الحكومة أو بعلاقة الوزارة مع العامل ومع صاحب العمل .

لكن هنا جاء شيء جديد فلذلك لا يمنع أبداً أن توصي اللجنة أو أن تطلب اللجنة حتى في القانون أن يكون هناك قانون خاص لهذه الحالة الخارجة عن حدود قانون العمل لوجود طرف ثاني في هذه المؤسسة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس ، علاوة على ما أوردته معالي وزير العدل من أن المشرع لا يخاطب نفسه هذه المادة اذا وضعت بالقانون تكون مادة موقوفة لا تؤدي حكماً . لانها طلبت ان يوضع قانون . فالي أن يوضع القانون ما فائدة هذه المادة ؟

المشرع وضع اسلوباً لاقتراح القوانين في

مكتبة العدل

مجلس الامة كيف يتقدم مجلس الامة بطلب لتشريع قانون . ولم يعتدي المشرع واعتقد في المنطقة العربية أن ينشأ مؤسسة بمادة في قانون تقول بوضع قانون لهذه الغاية الحكومة مع توصية مجلس الاعيان ، بأن يوصي الحكومة بوضع قانون لهذه الغاية . أما أن تضع مادة موقوفة فاعتقد أنه يقرب مما يسميه القانونيون الترييد وهناك عبارات أقصى من ذلك لهذا الموضوع وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .



دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع لأول مرة حسب علمي أن يوضع في قانون انشاء مؤسسة بقانون عادة القانون يوضع فيه نظام لتنفيذ مادة أو شيء معين يريد القانون انشاؤه أما أن تقول بالقانون ينشأ بقانون مؤسسة كيت وكيت إلى آخره في الواقع لأول مرة أنا وبذكروني الاخوان اذا كان في مادة في قوانيننا الاردنية بالقانون تقول بوضع بقانون .

وضع القوانين دولة الرئيس واخواني محدد في التشريع وهو أن يقترح القانون من قبل عشرة من أعضاء مجلس النواب أو أعضاء مجلس الاعيان هذا هو الطريق فقط .

فلذلك أنا باعتقادي أن تقول بالقانون ينشأ بقانون مؤسسة . المفروض أن نقترح ونوصي أقلمهم عشر أعيان بوضع هذا القانون . فما دامت اللجنة القانونية أوصت الحكومة بوضع هذا القانون فقد تحقق الهدف حسب التشريع وأصول التشريع . لا أرى أي موجب بأن تضع بهذا القانون مادة نقول نضع قانون . وإنما نوصي كمجلس أعيان الحكومة بأن تضع مثل هذا القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، دولة الاستاذ عبد السلام المجالي .

دولة الدكتور عبد السلام المجالي : شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع أنا أقدر كل هذا الجدل القانوني والتشريعي والدستوري ومن هنا جاءت أن هذه العملية تتعلق بشيء مختلط بين القطاعين العام والخاص واستندت إلى التعريف في المؤسسة انها الجهة التي تقدم خدمات . فهذه الجهة تقدم خدمات لا تضع رسوم وليس لها نظام موظفين يصدر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور .

ولذلك كان الاقتراح ان تنشأ المؤسسة اسمها مؤسسة تنمية وتشغيل القوى العاملة وأن تصدر لتنفيذ وتوضيح مهامها وكل ما يتعلق بها بنظام يصدر عن مجلس الوزراء .

كانت تبحث فيما يسمى برب العمل . ولم يكن الهدف من ايراد المؤسسة بالتعاريف انشاء مؤسسة محددة .

المؤسسة المقصود فيها التي يعمل فيها العمال لغايات تطبيق قانون العمل ولم يقصد بايراد التعريف اطلاقاً انشاء مؤسسة من هذا النوع . هذا من حيث الابداء .

من حيث القانون اعتقد ان الاقتراح يتضمن هذا القانون نصاً بانشاء قانون هو اقتراح جديد من نوعه وغير مسبوق في عالم القوانين . القانون هو الذي ينشأ ما يريد . لكن قانون ما لا يستطيع أن يصادر عن المستقبل ويقول تنشأ الحكومة قانون بموجب قانون . هذا هو مصادره على المستقبل ومصادره على حق المجالس النيابية في بحث القانون . نصاً على انشاء قانون جديد انشاء مؤسسة بقانون هو اقتراح في غير محله وهو اقتراح مخالف لما جرى عليه التشريع ومخالف للمبادئ العامة في التشريع وأرجو رفضه والابقاء على التوصية المطلوبة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيدي الرئيس ، واضح أننا نواجه حالة يجمع الجميع تقريراً على ضرورة البحث عن حل توفيقي سليم وصحيح لها .

من هنا وضمن هذا الإطار يمكن أكثر ، يمكن وبصورة أكثر ، فهم توصية اللجنة

لا أدري أين المادة الدستورية التي تمنع أن يكون هنا كلام عن المؤسسة وقد جاء في تعريف خاص لهذا القانون هذا القانون هو قانون العمل لكل شيء يتعلق في العمل . والمؤسسة هنا جاءت معرفة وهذه المؤسسة تنشأ بهذا التعريف . ولذلك أعتقد أن الأفضل أن يصدر بها نظام هذا النظام تضعه الحكومة لمهامها وكل ما يتعلق بشؤونها وهذه المؤسسة لا تفرض ضريبة على الناس . تأخذ أجور مثل أي أمر آخر شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت



السيد طاهر حكمت : شكراً دولة الرئيس ، ابتداءً أود ان أبين أنني مع فكرة التوصية بانشاء المؤسسة المطلوبة ولكنني أود أن أناقش بعض الأمور القانونية التي أثرت .

أبتدأ بما قاله دولة الاستاذ عبد السلام المجالي من أن المرجعية موجودة في التعاريف عندما نصت التعاريف على كلمة المؤسسة

مكتبة العدل

القانونية وما دامت من نقاش وبحث أدبا اليها بعد أن استغرقت رحلة البحث وقت عن الحل وقتاً طويلاً وجدت اللجنة نفسها في نهايته محاصرة بأسباب فنية وجيهة أملت عليها توصيتها التي اتضح الآن وأكثر من أي وقت مضى حجم صحتها ووجاهتها .

ولذلك دولة الرئيس أصحاب الدولة والمعالي والسعادة اعتقد اننا وصلنا الى نتيجة منتجة تملي قناعتنا بضرورة التصويت على توصية اللجنة ، لأن اللجنة عندما بحثت هذا الموضوع بحثاً مستفيضاً أخذت باعتبارها كل ما تفضل به السادة الاعضاء في هذا المجلس الموقر . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : يا سيدي لدي اربعة من الاخوة الاعيان معالي ابو هشام معاليك وآخر واحد كنت ، نعم سأعطيك المجال فقط هناك أخوة طلبوا قبلك ، معالي معن باشا ابو نوار .

الدكتور معن ابو نوار : شكراً سيدي الرئيس ، أنا وقفت ضد تأسيس هذه المؤسسة عندما تشرفت بحضور جلسة اللجنة القانونية ، لانني اعتقد أولاً بأن مسؤولية مكافحة البطالة وإيجاد العمل هو من مسؤولية مجلس الوزراء أولاً . ثم من مسؤولية واختصاص في الدرجة الأولى وزارة العمل التي ليس لها فعلاً عملاً أكبر من القيام بمهمة التشغيل . ومكافحة البطالة تتم بالسياسات الاقتصادية الصحيحة التي تتم في مجلس الوزراء .

السيد سالم مساعدة : لا أريد أن أكرر ما دار في اللجنة القانونية عند بحث هذه المادة . وبالذات عند التعرض لإنشاء هذه المؤسسة . الحديث في التفاصيل في اختصاصات هذه المؤسسة وأعمالها وما يمكن أن ينطوئ بها مستقبلاً والآمال المتعلقة عليها إذا أقيمت يمكن بحجة والحديث فيه عند وضع القانون الذي



ينشيء هذه المؤسسة ويحدد مهام هذه المؤسسة ويحدد ابعاد مهامها وصلاحياتها .

أما في هذا القانون فقد ورد النص من قبل المشروع المقدم من قبل الحكومة بأن تنشأ المؤسسة بالعنوان فقط وأن تحدد المهام والصلاحيات بموجب نظام ... الى آخره وهذا أمر رد عليه معالي الاستاذ أحمد الطراونه وأنا أؤيده فيما ذهب اليه بأنه لا يجوز تحديد المهام والصلاحيات وقد تتعارض هذه الصلاحيات مع الصلاحيات المنصوص عليها لجهة أخرى بقانون آخر الامر الذي لا يجوز من الناحية الدستورية .

وقد اتجه الرأي في حينها بأن هذه المؤسسة لها من يؤيدها ولها أشخاص آخرون باتجاه مضاد لإنشائها كما تفضل معالي الاستاذ معن ابو نوار .

انما توصلنا بنتيجة انه اذا كان هناك في ضرورة لقيام هذه المؤسسة فلتنشأ بقانون خاص فيما بعد ويجري بحث جميع الامور المتعلقة بهذه المؤسسة وجميع ابعادها عند بحث ذلك القانون .

أما أن نتعرض الآن لهذه الصلاحيات والمهام وأن نتكلم بجواز إصدارها بقانون ينص عليها بأنها تنشأ بقانون فامر اعتقد انه غير مسبوق بتاريخ التشريع الأردني وليس له بالاضافة الى ذلك أي مبرر لانه اتجه الرأي واستقر الرأي على قيام مثل هذه المؤسسة فتنشأ بقانون في حجه وبذلك الوقت بالذات سيجري مناقشة جميع الامور المتعلقة بتلك المؤسسة .



الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي الرئيس . أولاً أنا عضو في اللجنة الحقيقة وهذه الفقرة صرف وقت طويل في بحثها وبحث في العمق .

في الواقع الجانب القانوني أو التشريعي عرضه معالي وزير العدل وزاد في شرحه عدد من الزملاء معالي الاستاذ طاهر حكمت وآخرين ولذلك لا أريد أن أتعرض اليه . وإنما أريد أن أؤكد أن إنشاء مثل هذه المؤسسة والقانون الذي يجب أن تنشأ بموجبه هو أمر وافقت عليه اللجنة بالاجماع . لكن لا بد أن يمر عبر الأصول التشريعية بمعنى أن يمر أولاً من خلال السلطة التنفيذية فندرس حاجة وزارة العمل وحاجة الحكومة لتكوين مثل هذه

مكتبة العدل

المؤسسة الآن الحقيقة من الواجبات الأساسية لوزارة العمل هي قضية التشغيل وقضية مكافحة البطالة وكذلك الحقيقة هي من واجبات الحكومة ككل وهي قضية ذات أولوية وتهم جميع الوزارات والوزارة بكاملها .

ولذلك الحقيقة اذا وجدوا أن هنالك في حاجة واللجنة تدرك أن مثل هذه المؤسسة لها حاجة فعندما تكون صياغة القانون بالصورة التي تتضارب مع صلاحيات وزير العمل مع صلاحيات غيره من الوزراء وتؤسس مؤسسة بعد دراسة كاملة من قبل الحكومة ثم يمر عبر المراحل الباقية الدستورية مجلس النواب ثم مجلس الاعيان وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، آخر المتكلمين معالي الأستاذ أحمد الطراولة .

السيد أحمد الطراولة : بصرف النظر عن هذا القانون أرغب أن أتعرض لما تفضل به معالي وزير العدل والسادة الاخوان لاستغفراهم التي طلبت أن يكون في القانون نص على ايجاد مثل هذا القانون .

أنا لم أوجد هذا ، الحكومة بالذات التي هي مسؤولة عن تقديم مشاريع القوانين هي التي قدمت هذا المشروع وكل ما اردت أن أقوله التي أصبحت الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة عندما جعلت تنظيم هذه المؤسسة بالنظام يصدر بموجب القانون . أنا لم أقترح شيئاً جديداً أي كل ما قاله السادة الاعيان ومعالي وزير العدل بأنه هنالك أسلوب بين الدستور والتشريع وهذا الأسلوب هو أن الحكومة هي

التي تأتي بالمشروع . فقد جاءت الحكومة بالمشروع وكل ما قمت به أن أعدت هذا المشروع بأن أصوبه مع النواحي التشريعية .

فعندما تقول تنشأ في المملكة وبموجب قانون فأنا اردت تعديل القانون وليس إحداث قانون جديد . ينص القانون على وجود قانون لا . أنا الذي أردت أن أقوله أنني أعدت مشروع الحكومة بالفقرة (ج) من المادة العاشرة وهذا رد على معالي وزير العدل ودولة مضر باشا والاخوان الذين تعرضوا والغربة التي أظهرها الاخ طاهر حكمت . ليس هنالك غربة وليس هنالك مخالفة لاحكام الدستور وإنما هنالك قانون جاءت به الحكومة وأنا برأيي أعدت هذا القانون .

فليس إحداث قانون جديد لو لم ترد هذه الفقرة لكان ما قاله صحيحاً ولكن طالما وردت هذه الفقرة من الحكومة بالقانون فمعنى ذلك أن المشروع جاء أنا أطلب تعديل هذا المشروع وليس إحداث قانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، الامر صار واضح نهائياً في عندنا اقتراح من دولة الأستاذ عبد السلام المجالي ، أظن لا لزوم لطرحه ، باعتقادي في ضوء البحث لتتبدل الغاية والهدف . الغاية للجنة مقترحة أنه توصي الحكومة باصدار قانون لانشاء مؤسسة لتطبيق القوي البشرية والتشغيل . اذا توصية اللجنة في هذه الفقرات معروضة على المجلس الكريم . تفضل سيدي .

يقترح مجلس الاعيان القانون فلذلك نقول : اقتراح اللجنة القانونية . نوافق على اقتراح اللجنة القانونية وليس على توصية اللجنة القانونية لانه في الاقتراح يوجد طريق دستوري لتفليذ هذا الاقتراح .

إما أن الحكومة تقدم مشروع قانون للمؤسسة في الدورة هذه أو في الدورة المقبلة ملزمة بذلك . فلذلك أوصي بأن يكون اللفظ هو اقتراح من مجلس الاعيان بوضع قانون لهذه المؤسسة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد أحمد الطراولة : المادة الدستورية هنا عندما يقترح قانون يجب أن يقدم المقترحون مواد القانون كاملة التي يقترحونها على الحكومة . ولا يكتفى بموجب الدستور أن يقال اقتراح أن تصدر الحكومة قانون . لا . يقدم إلى الحكومة مدروس ومعروف ويسمى اقتراح وعندها إما أن تبناه الحكومة أو لا تبناه .

أما مجرد القول اقتراح على الحكومة لاصدار قانون خير كافي . إنما التوصية ولكن على شرط أن تجيب الحكومة في نفس الجلسة هل تقبل هذه التوصية أم لا تقبلها ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذا المجلس الكريم يوافق على توصية اللجنة باقتراح اصدار قانون لانشاء هذه المؤسسة موافقون . معالي ابو هشام يريد أن يسمع رأي الحكومة الرشيدة

السيد المقرر : سيدي فقط اذا تكلمت وأنت دولتك بصدد طرح الامر على المجلس للتصويت بشأن توصية اللجنة القانونية أن توصي الحكومة بأن يكون ذلك مشمولاً بقرار المجلس . هل يوافق المجلس على أن يوصي الحكومة باصدار قانون خاص وأن لا يكتفي بالتصويت على المادة بشطب الفقرة (ج) .

دولة رئيس المجلس : لا تبدأ بالفقرة (أ) و (ب) و (ج) تفضل .

السيد المقرر : الفقرة (أ) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (أ) من هذه المادة ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة (ب) .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) أيضاً موافقين عليها .

السيد المقرر : ما يتعلق بالفقرة (ج) من حيث : (أ) شطبها (ب) توصية الحكومة باصدار قانون خاص بالانشاء هذه المؤسسة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ دولة ابو عماد لك تعليق تفضل . بس موافق على التوصية .

دولة السيد مضر بدوان : لا مش موافق ، في الواقع لتكون متسجمين مع الدستور المادة (٢٥) الفقرة (١) بسمها اقتراح مش توصية لانه النص الدستوري يقول :

مجلس الاعيان

بهذه القضية ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي يعني اذا سمحوا الاخوان اليوم المخبرجات الدستورية توهمت الحكومة يا سيدي .

فارق كبير بين التوصية والاقتراح ، التوصية متروكة لتصرف الحكومة الاقتراح له اسلوب محدد دستورياً وفي النظام الداخلي يقدم موقفاً من عشرة على الاقل . يستطيع المجلس جميعاً ان يوقع ذلك الطلب حتى يسير بطريقه الطبيعي لأن الحكومة مجبرة ان تعيده في الدورة ذاتها أو في الدورة التي تليها وأن يمر بأساليبه . فالتوصية تختلف عن الاقتراح اختلافاً بيناً نحن مع توصية مجلس الاعيان وعندما تصلنا نتعامل بها بما يليي الرأي العام الذي دار في هذه الجلسة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، صار واضح ، يا سيدي متذهب توصية من المجلس وأرسلها الى الحكومة سأرسل توصية للحكومة أنه أوصى المجلس بمجموعه أما ما تقدم باقتراح عشرة ونضع قانون محدد .

السيد أحمد الطراونه : التوصية هل لتعمل المبدأ أو لا تقبل البناء وجود التوصية .

دولة رئيس المجلس : الحكومة أبدت توجهها .

السيد أحمد الطراونه : اذا لم نجيب ، كأنه الفوضوية راحت هناك . لم نجيب كأنها عليها القانون الذي شرطه معالي

الرؤوف صحيح أن يقدم وأن تقدم مادة وأن يقدم موقفاً . إنما التوصية هذه توصية إما أن تقبلها الحكومة أو لا تقبلها . فنحن الآن صوتنا ، كأننا صوتنا على قانون غير موجود . والتوصية بحد ذاتها أنا برأيي قد يخالفوني الاخوان واحترم رأيهم ورأي الأكثرية إنما أقول انه جرت العادة أنه عندما كنا نعطي توصية للحكومة لئلا الحكومة إما بقبول هذه التوصية أو عدم قبولها لكي نكون على بينه من أمرنا في هذا الموضوع المهم .

دولة رئيس المجلس : الحكومة لم تقل انها لا تقبل هذه التوصية .

السيد أحمد الطراونه : ولا قالت أنها تقبلها .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، المادة (١١) .

السيد المقرر : المادة (١١) مع التعديلات كما وردت من السادة النواب .

دولة رئيس المجلس : المادة (١١) للجنة توصي بقبولها كما وردت من مجلس النواب . هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ شكراً سيدي .

السيد المقرر : المادة (١٢) أيضاً كما وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : دولة أبو سمير .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، بالتصديق الى المادة (١٢) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : أرجو أن أقدم موافقتي وتأييدي لما تفضل واقترحه دولة السيد زيد الرفاعي والتي على الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : دولة الرئيس ، حقيقة نحن نوافق على هذا النص فعلاً نعالج كثير من هذه الحالات ولا يعطينا القانون أي امكانية مساعدة مثل هذه الحالات .

هذه الفقة سيدي الرئيس هم أناس غير قادرين على الكسب في كثير من الحالات عددهم الحقيقة قليل في البلد هم بحاجة الى رعاية مستديمة ويومية ونحن نوافق على هذا النص وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ دولة أبو سمير .

دولة السيد زيد الرفاعي : اعتذر سيدي عندما قرأت الاقتراح وكنت بموجب النظام الداخلي قد قدمته خطياً الى معالي المقرر ذكرت وزير الشؤون الاجتماعية يجب ان يكون وزير التنمية الاجتماعية وأنا أعجلير عن الخطأ .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر إقرأ لنا الاقتراح .

سيدي الرئيس انه في هناك معات من المواطنين الاردنيين يعانون من اعاقات دائمة تجعلهم في حاجة ماسة الى مساعدة الغير للقيام بأعباء حياتهم اليومية . وهؤلاء المواطنين الأقل حظاً لا يتمكنوا في معظم الحالات من دفع رسوم تصاريح العمل عن العمال غير الاردنيين الذين يقومون بخدمتهم . واعتقد أن العدالة الاجتماعية تقضي أن يجيز القانون لوزير العمل بناءً على تنسيب من وزير الشؤون الاجتماعية إعفاء المعاقين من دفع رسوم تصاريح العمل لعمال غير أردني واحد مُعاق اذا كانت اعاقته دائمة وشديدة واذا كانت مهام العامل غير الاردني تقتصر على تقديم المعونة للمعاق . لذا سيدي الرئيس أرجو أن أقدم بالاقتراح التالي : اضافة فقرة جديدة الى المادة (١٢) من مشروع قانون العمل . الفقرة الجديدة المقترحة تأتي بعد الفقرة (ج) وقبل الفقرة (د) من هذه المادة بحيث تصبح هي فقرة (د) وتصبح الفقرة (د) الحالية فقرة (هـ) . الفقرة (د) الجديدة نصها المقترح كما يلي :

" على الرغم مما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة فللوزير بناءً على تنسيب من وزير الشؤون الاجتماعية أن يعفي للمعوق شديداً الإعاقة أو ولي أمره أو وصيه من دفع رسوم تصريح العمل لعمال غير أردني واحد اذا كان المعوق بحاجة ماسة دائمة الى المعونة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل غير الاردني تقتصر على تقديم المعونة للمعوق " شكراً سيدي الرئيس .

مكتبة العدل

السيد المقرر : الاقترح كما يلي :
الفقرة (د) الجديدة المقترحة نصها يقول ما يلي :

" على الرغم مما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة فللوزير - وزير العمل طبعاً - بناءً على تنسيب من وزير التنمية الاجتماعية أن يعطي للمعوق شديداً الاعاقة أو ولي أمره أو وصيه من دفع رسوم تصريح العمل لعامل غير أردني واحد اذا كان المعوق بحاجة ماسة دائمة الى المساعدة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وإذا كانت مهام العامل غير الأردني تقتصر على تقديم العون للمعوق .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : إعادة صياغة فقط (على الرغم) ما في موجب لأنه هي نفس الفقرة التي بعدها فنحذف (على الرغم) وأعتقد تغير تعبير تنسيب الوزير لا ينسب الى وزير يستطيع ان يقول موافقة (بعد موافقة) أو توصية بعد توصية وزارة التنمية الاجتماعية وبلاش الوزير بالذات لنحذف تنسيب . لا يجوز للوزير أن ينسب لوزير ونحذف كلمة (على الرغم) لأنه الصياغة متكاملة .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يا سيدي نص الفقرة (ج) يقول (تنعوني الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير أردني أو تجديده ويعتبر هذا الرسم

ايراداً للخزينة ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام) .

دولة رئيس المجلس : اذاً هذا النص يوافق عليه ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا النص وهذا المقترح ؟ معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي رغم اتفاقنا من حيث الشكل مع ما قاله الاخ ابو هشام لكن قد يعطي الوزير هذه الصلاحية لمدراة في الميدان فأتني التوصية من ذلك تخفيفاً على المعاق أو المعوق والوزير لا يوصي وزير ولا ينسب لوزير . معنى ذلك اذا كنت تصر على هذا الكلام أن نقول لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب من وزيري العمل والتنمية الاجتماعية وقد عاقبنا للمعاق أفضل له أن يدفع من أن يطلب الاعفاء وشكراً سيدي الرئيس .

السيد احمد الطراوله : وزارة التنمية يمكن فيها اربعة آلاف ولذلك النص صحيح حتى تكون واضحة مش أي موظف يأتي يعطي هذا نقول وزير أو من ينيه . قد ينيب وكيل الوزارة قد ينيب الشخص المسؤول . انما الاصح أن يقال الوزير أو من ينيه وليس الوزارة الوزارة لا تعني الذي يعني الوزير ولا بتخصير المسألة فوضي .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي نحن لا نتحدث عن المادة نحن نتحدث هل من المطلق ان وزيراً ينسب الى وزير ؟ أم انهما ينسبا الى من هي أعلى

منهما . الوزارة جسم معنوي بالقانون هناك جهات تنطق باسمها وليس كل موظف في الوزارة من يتحدث باسم الوزارة ؟ وزيرها أو من ينيه .

فدون النص على ذلك كلمة وزارة التربية والتعليم توصية من وزارة التربية لا تعني من الأذن على باب الوزارة أو الحارس على باب الوزارة أو مراسل في الوزارة . مع ذلك الشخص الذي يملك صلاحية التعبير عن رأي الوزارة وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : التوصية كما قرأها معالي المقرر وكما اقترحها دولة السيد زيد الرفاعي وتجاوب معها المجلس الكريم .

السيد احمد الطراوله : انا اقترح ان تكون (فللوزير او من ينيه ان ينسب) .

دولة رئيس المجلس : لم يني احد على اقتراحك .

السيد المقرر : المادة (١٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة ، شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٤) هل توافقون عليها ؟ موافقة ، شكراً .

السيد المقرر : المادة (١٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة ، شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (١٦) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة ، شكراً .

السيد المقرر : المادة (١٧) .

دولة رئيس المجلس : هل للأخوان أي رأي ؟ موافقين ، وشكراً .

السيد المقرر : المادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ موافقين ، وشكراً .

السيد المقرر : المادة (١٩) .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد من الأخوان أي رأي عليها ؟ موافقين ، شكراً .

السيد المقرر : المادة (٢٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٠) ؟ موافقة ، شكراً .

السيد المقرر : المادة (٢١) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ موافقة ، شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٢٢) .

هكذا جاء العمل

- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها كما وردت من مجلس النواب ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٢٣) .
- دولة رئيس المجلس : أيضاً المادة (٢٣)
كما وردت من مجلس النواب ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٢٤) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها
كما وردت من مجلس النواب ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٢٥) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) كما
وردت في مشروع الحكومة .
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٢٦) بفقراتها .
- دولة رئيس المجلس : هل لدى احد اي
شيء ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٢٧) كما
وردت في مشروع الحكومة .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٢٨) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل
توافقون ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٢٩) .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق عليها
المجلس الكريم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٣٠) .
- دولة رئيس المجلس : موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣١) .
- دولة رئيس المجلس : هل لدى أحد من
الأخوة اي تعليق ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٣٢) مع توصية
الحكومة بضرورة تعديل قانون الضمان
الاجتماعي لشمول فئة العمال الذين الهيت
خدماتهم وغير الخاضعين لاحكام هذا القانون
في منحهم مكافئة نهاية الخدمة .
- دولة رئيس المجلس : هل لأحد توصية ؟
موافقون عليها وشكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣٣) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟
موافقين ، شكراً .
- السيد المقرر : (٣٤) .

- دولة رئيس المجلس : موافقة وشكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣٥) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل
توافقون عليها ؟
موافقة وشكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣٦) .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٣٧) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟
موافقة وشكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣٨) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟
موافقين ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٣٩) .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
موافقة ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٤٠) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟ موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٤١) .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
موافقة ، شكراً لكم .
- السيد المقرر : المادة (٤٢) .
- دولة رئيس المجلس : هل لأحد من
الأخوة شيء عليها ؟
موافقين ، شكراً .
- السيد المقرر : المادة (٤٣) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٣) هل
لأحد شيء ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٤٤) .
- دولة رئيس المجلس : المادة (٤٤) ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٤٥) .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
موافقين .
- السيد المقرر : المادة (٤٦) .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟
موافقة .
- السيد المقرر : المادة (٤٧) .

مكتبة العدل

دولة رئيس المجلس : هل لدى الأخوة اي شيء عليها ؟ موافقة .	السيد المقرر : المادة (٤٨) .
السيد المقرر : المادة (٥٤) .	دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة .
السيد المقرر : المادة (٥٥) شطبها .	السيد المقرر : المادة (٤٩) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة .	دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟ موافقة .
السيد المقرر : المادة (٥٦) .	السيد المقرر : المادة (٥٠) .
دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .	دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ موافقة ، شكراً لكم .
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة : في المادة (٥٦) قرار اللجنة القانونية شطب هذه المادة واعادة صياغتها على النحو التالي . لا يوجد صياغة .	السيد المقرر : المادة (٥١) .
دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .	دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة .
السيد المقرر : موجود في القرار باسيدي ، اعادة صياغتها على النحو التالي : على كل صاحب عمل يستخدم خمسة عمال فأكثر ان يحتفظ في مكان العمل بسجل يحتوي فيه اسم كل عامل وتاريخ التحاقه بالعمل وان يعرض بصورة واضحة إعلاناً بأوقات	السيد المقرر : المادة (٥٢) .
	دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ موافقة .
	السيد المقرر : المادة (٥٣) .

العمل والاستراحة الاسبوعية المقررة والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل .	المادة (٥٦) التي اصبحت (٥٧) بالترقيم الجديد شطبها واحيد صياغتها مع الاسف ليست موجودة اعادة الصياغة على الصفحة (٦٢) في مشروع القانون لكن موجودة على الصفحة (٨) في قرار اللجنة واعادة الصياغة كانت بهدف أولاً تقليل عدد العمال من عشرة الى خمسة وثانياً تخفيف الاعباء والاجراءات التي يجب على صاحب العمل ان يضعها لان فيها هذه تعقيدات كثيرة نظام داخلي لتنظيم العمل الى آخره لا يوجد داعي لابطالها داخلياً فاستعاض بالصياغة الجديدة الموجودة على الصفحة (٨) وشكراً .
هذا التعديل المادة (٥٦) كما وردت على الصفحة (٨) من قرار اللجنة القانونية .	دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الرؤوف الروابدة : اريد ان اتكلم بصراحة القرار فيما يتعلق بالمادتين (٥٦) ، (٥٧) لم افهمه .	امام (٥٦) مكتوب شطب هذه المادة واعادة صياغتها على النحو التالي . ومع ذلك (٥٧) مكتوب امامها موافقة كما وردت من مجلس النواب مع نقل هذه المادة لتصبح مكان المادة السابقة فنقل (٥٧) لتصبح مكان (٥٦) ، المادة (٥٦) لها صياغة ، (٥٦) هدفها وضع نظام عام في المؤسسات المنتظمة يحدد حقوق العمال لكي تكون معروفة سلفاً . ما هو مبرر شطبها ؟
دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .	دولة السيد زيد الرفاعي : يا سيدي حسب ان استطيع ان اوضح ما جرى في اللجنة القانونية لمعالي الأخ نائب رئيس الوزراء : يا سيدي الفصل الثامن يتكلم عن تنظيم العمل والاجازات ووجدت اللجنة ان المادة التي يجب ان تنص على هذا الفصل هي المادة الرئيسية والاساسية المتعلقة بتحديد ساعات
العمل . ولذلك قررت اللجنة ان تكون المادة (٥٧) هي المادة (٥٦) من حيث الترقيم واساس ان تبدل تكون ساعات العمل العادية ثمان ساعات وهو المبلغ الطبيعي لفصل يتكلم عن تنظيم العمل .	دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .
	السيد المقرر : يا سيدي بالاضافة الى ما تفضل به دولة الاستاذ زيد الرفاعي ، في البلد آلاف المؤسسات النص الذي اشترط ان يوافق الوزير على كل نظام تضعه المؤسسة . فاروي من مطلق القناعة بان ذلك ليس عملياً ومن شأنه ارباك الوزارة ومعالي الوزير بالذات ان يكتب بالاعلان عن هذا النظام وعن هذه الأسس في الاعلان يعلق في موقع العمل .
	دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

مكتبة العمل

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي هذا قانون لصيانة حقوق العمال والحكومة ليست مزعجة ان تشغل كثيراً اذا كان في ذلك الامر صيانة للعمال وعدد المؤسسات السنوية التي تنشأ من هذا النوع والتي تقرأ نظمها الداخلية ليست بهذا الحجم الألافي أولاً ، نحن نتكلم عن ضمان عمومية في القرار الذي يتعلق بشؤون العمال ان يكون العامل في مثل هذه المؤسسات يعرف حقوقه مسبقاً ، ماذا يقول به وماذا يعمل وما هي العقوبات التي توقع عليه ، اما ان يترك الامر لصاحب العمل ان يفرض ما يشاء حين يشاء .

انا عندما قرأت المادة كنا عدلتها اللجنة القانونية يظهر منها لنا وسعنا الامر لا يا سيدي ، نحن صمنا الامر بوضع النظام الداخلي اذا كان فيها عشرة عمال فما فوق حتى تخرج المؤسسات الصغيرة وتتركها لكل ذلك الاعلان . اما المؤسسات الكبيرة المطلوب منها نظام داخلي ، الآن ما هو الاعلان الذي قالت به اللجنة ؟ بين فيه يستخدم ان يحفظ مكان العمل بسجل فيه اسم كل عامل وهناك مواد تحدثت عن هذا وتاريخ التحاقه بالعمل وهناك مواد تحدثت عن هذا وان يعرض بصورة واضحة اختلاطات لاوقات العمل وهي ليست ذات موضوع والاستراحة الاسبوعية المقررة والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل . كيف يمكن ان تعلق كل مثل تلك التعليمات ومن اقر تلك التعليمات التي تتعلق بالشغل ؟ بمعنى ان من حق رب العمل ان يعلق غير هذه التعليمات

يوماً ، كل المفروض عليه تعليقها . في حين ان القانون جاء وحماية لعمال في مواجهة بعض العمالة من الشركات حماية لهم ان يكون هذا الامر معلناً وان يكون نتيجة اتفاق بين رب العمل وبين الحكومة .

اما في هذا النص سيدي الرئيس فقد اصبح رب العمل سلطاناً مطلقاً لا معقب على قوله واعتقد ان فيه اضعاف لحقوق العمال . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراوله .

السيد احمد الطراوله : بعد الشرح الذي شرحه معالي عبد الرؤوف بك وعلى بعض لكتي اقبل معه هذا الرأي لانه بالفعل الحديث الذي ورد في المادة (٥٦) امر ضروري وجوده لمصلحة العامل .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : بما يؤكد ان اللجنة القانونية خلال بحثها للموضوع استهدفت مصلحة العامل ولم يكن هذا الاعتبار بعيداً عنها انها خفضت عدد العمال الذين يجب على صاحب العمل ان يعلن ويرز المعلومات التي تضمنتها التبديل .

هذا بالاضافة معالي نائب رئيس الوزراء قال لا يوجد آلاف وهذا القانون سيطبق على كافة المؤسسات الموجودة او التي ستجمل وهي بالآلاف فعلاً .

ثانياً - في النص المقترح من الحكومة الامر فقط يقتصر على تصديق وزير العمل لا توجد فيه مشاركة من العمال ، رب العمل يضع هذه التعليمات فيصادق عليها الوزير ثم تصبح نافذة ويكون بذلك قد ادى التزامه القانوني .

باب الاعتراض عليها اذا كانت مجحفة بحق العمال او الطوت على ظلامه ما يظل مفتوحاً امام العمال او من يمثلهم من نقابات ، نحن ارتأينا ان ترتأت اللجنة القانونية التي انطق باسمها ان ذلك اسهل وأكثر عملية ولا يعقل ان تترك معالي الوزير والوزارة في ان يراجع في الانظمة الخاصة بالآلاف المؤسسات كما قلت وليس المئات ولو قرأنا النص بتمعن لوجدنا انه لا ينطوي على اختلاف عن النص الذي ورد من الحكومة . وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاجر .

الدكتور كمال الشاجر : سيدي الرئيس لقد استغرق بحث هذه المادة مدة طويلة بين اعضاء اللجنة ومع معالي وزير العمل وكان هناك اجماع وموافقة ايضاً معالي وزير العمل ان العشر عمال رفعهم على عشر عمال المؤسسات التي توظف حتى عشر عمال عاجزة الحقيقة عن تحضير شيء اسمه نظام داخلي ، الشركات التي فيها عمالة واسعة وكثيرة هي شركات مساهمة عامة او شركات مساهمة خاصة وعند سؤال وزير العمل اجاب بأن الحد الأدنى الذي يمكن ان يكون عمالاً هو خمسون

عامل فما فوق فارتأت اللجنة ان المؤسسات الشركات التي تستخدم اعداد كبيرة من العمال بطبيعة الحال قانون الشركات والضوابط الأخرى تفرض عليها وهي تفرض على نفسها اساساً ان يكون لها نظاماً داخلياً لانها تخضع للمدققي حسابات وتخضع لاجراءات مختلفة وعليها ان تقدم موازنات الى آخره .

فلا بد ان تحدث نظاماً داخلياً لها ، اما ان نفترض ان اصحاب العمل الذين يعمل عندهم عشر عمال انهم قادرون على وضع نظام داخلي انا اعتقد ان هذا الامر مترك للعمال اكثر مما هو مترك لاصحاب العمل ومترك للوزارة ومترك لجميع الاطراف .

هذه وجهة نظر اللجنة ، والفرضنا ان الشركات التي تستخدم عمالة اكبر لا بد الا ان تضع لنفسها نظاماً داخلياً وغالبها اساساً تكون شركات مساهمة خاصة او شركات مساهمة عامة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس بداية الحكومة لا تعلق على لبل هدف اللجنة فبل الهدف يجب ان يرحم بعض وانا اعلق على النص ولا اعلق على ما كان في ذهن اللجنة وانا على يقين بأن اللجنة كانت تهدف الى خير .

ثانياً - صاحب سلطة التصديق صاحب سلطة التدقيق في المشروع اذا اعطيت سلطة

مكتبة المجلس

التصديق تعني ان جفتني بمشروع لا اقبله لا اصدقه . واضحة الصورة يعني مرتاحة جداً والا تحول صاحب سلطة التصديق الى كاتب لا حاجة للوصول اليه ، عندما تقول بتصديق الوزير تعني ان يوافق عليه ، والا ما معنى التصديق في هذه الحالة ؟

الامر الثالث لقد درسته بتمعن معالي المقرر كثيراً ، درست هذا النص بتمعن فوجدت انه يختلف كاملاً عن الحكمة المقترضة بالمادة وجاءت بحكم جديد اخرج المادة عن هدفها ليست نقطة الحوار خمسة او عشرة او عشرين او ثلاثين او اربعين عامل ليست هذه نقطة الحوار ، نقطة الحوار انا نريد لحقوق العمال في المؤسسات المنتظمة ذات الحجم المنطقي ان تكون حقوقهم معروفة لهم سلفاً عندما يعملون بها ولا يهاجرون بين وقت وآخر بتغيير هذه الامور التي تتعلق بحقوقهم اليومية ، ليس صعباً ايها الاخوة ان يوضع نظام لانكم تعرفون انهم سيقبلون عن بعضهم حلولاً لعل بالعمل ، هناك مكاتب كبيرة للمحاميين ستضع نصاً وسيأخذ كما تأخذ الانظمة الداخلية للشركات المساهمة العامة كلهم يأخذون مع بعضهم عن بعضهم لا يغيرون الا قائمة الاهداف .

انا اعتقد ان النص الذي جاءت به اللجنة نص جيد ولكنه موجود في القانون مجبر رب العمل حتى ولو كان لديه غاملان او ثلاثة ان يحتفظ بقيد لعماله ، نحن هنا نتكلم عن حقوق لائحة العمال ان لا يغير بارادة رب

العمل منفرداً . هو يضعها فتصدق ثم عندما يريد تغييرها تصديق مرة اخرى . انا اعتقد انا اخرجنا العمال في المؤسسات الكبيرة من اطار الاشراف على شؤونهم من جهة الحكومة فلم تعد الحكومة مرجعاً سوى بتطبيق احكام القانون اما تلك الامور التي تتعلق بمخالفة العمل وفترة الراحة الاسبوعية واليومية والتدابير المتخذة بشأنهم والفصل من العمل وكيفية تنفيذ امورهم خرجت كاملة وتركت لرب العمل كائناً ما كان حجم مؤسسته وهو ليس الهدف الا اذا كان الهدف حماية الاستثمارات القادمة بان تترك العمال بايدي المستثمرين يعملون بها ما يشاؤون . نحن مع الاستثمار وتشجيعه ومع وضع كل الظروف الممكنة له ولكننا في نفس الوقت مع حماية حقوق عمالنا في مواجهة كل المستثمرين .

شكراً سيدي الرئيس .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، اصبح واضح ، سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : الحقيقة نحن متفقان بالهدف مع معالي نائب رئيس الوزراء حول ما يتعلق الاداء .

الصياغة المقترحة من اللجنة تقول : على كل صاحب عمل يستخدم خمسة عمال فأكثر ان يحتفظ في مكان يسجل بين كل اسم كل عامل وتاريخ التحاقه بالعمل وان يعرض بصورة واضحة اعلاناً باوقات العمل والاستراحة الاسبوعية المقررة والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل والتي يجب ان تستجيب

الى قانون العمل طبعاً ، يوجد في هذا القانون سلطة التفتيش لدى وزارة العمل وتوجد عقوبات والحقيقة وزارة العمل قادرة من خلال ، وهذا رأي اللجنة ، قادرة من خلال التفتيش ان تحقق الهدف الذي تفضل معالي نائب رئيس الوزراء وابدئ اهتماماً خاصاً به لكن وجهة نظر اللجنة وانا فقط اشرح وجهة النظر والتي انا اوافق عليها بطبيعة الحال هو ان مثل هذا الامر بالاضافة الى التفتيش هو امر كافي ويحقق الغرض وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : انا اعود للمادة (٨) يا سيدي . هذه المادة فقط جمعت حكيم ووضعهم في مكان واحد ، المادة (٨) تتكلم عن السجلات التي تتعلق بالعمال والتدريسين وان يحتفظ بها وان يطلع عليها مفتش العمل ، ماذا اضافت هذه المادة من جديد ؟ ثم عندما نتحدث عن العمل لها مادتها التي تأتي مباشرة ايضاً بعدها .

انا اعتقد ان كل نقطة النقاش تتعلق بنظام او لا . هذا هو الحوار الذي يدور ، هذه تنظم حقوق العمال بنظام داخلي للمؤسسة يصدقه الوزير ام لا تنظم ام تترك لرب العمل ؟ هذه نقطة الحوار الوحيدة ، اما بنصوص المادة فهي موجودة في القانون .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد ان هذه المادة مهمة جداً وخطيرة وانها تشتمل على تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل والآن هو اسلوب اخراج تلك العلاقة وتبليها وتوضيحها .

الاصل في هذا القانون ينظم العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل وان العامل عندما ينتسب الى مؤسسة او يقبل للعمل فيها فهو دخل ذلك ضمن شروط بينه وبين صاحب العمل ينظمها عقد العمل الذي وقع بينهما ويشتمل هذا على جملة الحقوق التي ينص عليها هذا القانون او اية حقوق اضافية لان هذا القانون اصلاً كما سجد في معظم مواده انما ينص على الحقوق الدنيا للعمال لان في كثير من الاحيان يجوز لصاحب العمل بالاتفاق مع العامل او بموجب عقد عمل فردي او بموجب عقد عمل جماعي ان يعطي حقوقاً اضافية فوق الحقوق التي ينص عليها القانون . ولذلك القانون جاء ليحمي الحد الادنى في نظر المجتمع ما يجب ان يتوفر في عقد العمل حماية للعمال وكذلك رفع لالتاجية .

النص هنا كما ورد في مشروع الحكومة اعتقد انه اوسع من النص المقترح من قبل اللجنة القانونية واشتمل على امور اخرى التي هي مثلاً فقرات الراحة اليومية والاسبوعية مخالفاً العمل ، والعقوبات والتدابير وسرى ان في بعض المواد مع انها تنظم مثلاً تقول يوم العطلة عادة يكون يوم الجمعة لانه في بعض المؤسسات يجوز ان لا يكون يوم الجمعة .

مكتبة العدل

لذلك يجب على العامل ان يعرف متى يتوجب عليه ان يعمل ومتى يتوجب عليه ان لا يعمل او متى يعطى اجازة ، كذلك فالتا سري في بعض المؤسسات هنالك كثير من الامور التي تتخللها فترات راحة على سبيل المثال اعمل في المطاعم فكيف تحسب ساعات العمل في هذه الاماكن بموجب العقود كذلك هنالك بند ينص على العقوبات ونحن مثلاً في الدوائر والمؤسسات الحكومية وان العاملين في المؤسسات الحكومية يوجد هنالك انظمة واضحة جداً متدرجة في عملية تطبيق العقوبات وفي المخالفات التي تؤدي بصاحب العمل الى فصل العامل دون ان يكون ذلك واقعاً تحت التعريف الفصل التعسفي لذلك فالتا ارى بان هذه الانظمة تمس اساساً واضعاً للعلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل ولذلك فان الاعلان عنها وتوضيحها يصبح امراً ضرورياً . الآن ما دور وزارة العمل في هذا كله ؟ دور وزارة العمل هي المرجع ، هي الحكم الذي يجب ان يكون الفصل في تحديد حقوق العامل وواجباته وكذلك في حقوق وواجبات صاحب العمل اتجاه العامل وارى بانها يجب ان تكون مطلعة لتؤكد بان هذه الانظمة التي قد تتفاوت كثيراً حسب طبيعة المؤسسات بالرغم من القواعد العامة الواردة في هذا القانون فالتا ارى ان حودتها التي وزارة العمل لتكون ايضا الوزارة مسؤولة ومطلعة على ما يجب ان يكون لانها اذا تمكنت هذه الانظمة والتعليمات والانظمة الدائرية التي مجرد روتين مؤسسة تنسخ عن

مؤسسة اخرى اذا تشابهتا في العمل وفي طبيعة العمل فلا مانع اما اذا كان هنالك تفاوت فالتا ارى اننا سنرى عدة نماذج من انظمة مختلفة تتفق مع طبيعة العمل ، وارى ان تكون وزارة العمل مطلعة على هذه الامور منذ البداية ، ولذلك فالتا اميل يا سيدي الى قبول النص كما ورد في المشروع . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور ، باعتقادي يلتقي المجلس الكريم مع الحكومة في قضية العناية والاهتمام وتنظيم شؤون العمل بهذا القانون وبعد المداخلة والشرح الذي شرحه معالي المقرر ومعالي الدكتور جواد ومعالي نائب رئيس الوزراء لا اعتقد انه يجب ان يكون هناك اي خلاف . سعادة الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : الحقيقة بالنسبة لموضوع العقوبات منصوب عليه بشكل واضح في مواد اخرى من القانون .

الحقيقة المرة في النهاية هي للتطبيق وليست بوجود نظام داخلي مكتوب ، العبرة هو ذهبة في التطبيق ولذلك كان رأي اللجنة ان تضيف هذا الحكم الجديد وأن يعرض بصورة واضحة اعلاناً باوقات العمل والاستراحة الاسبوعية المقررة والتعليمات المتعلقة بتنظيم العمل ، فالحقيقة اضافة هذا الامر الى وهو لم يرد في المادة (٢٦) كما وردت من الحكومة التي نص على نظام داخلي يوافق عليه وزير العمل ويصبح نافذ المفعول من تصديقه .

هنا الشيء العملي والجديد الذي اضافته الى من الضروري بالنسبة للعمال ومساعدة العمال لمعرفة حقوقهم ان تكون هذه التعليمات واضحة باعلان واضح وفي مكان واضح وهذه كلها خاضعة للتفتيش من قبل وزارة العمل . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : انا احترم ذكاء الدكتور كمال لكن يحترم ذكائنا ، ليس في هذا القانون عقوبة يوقعها رب العمل على عامل هذه عقوبات في المحاكم لكن معني يحكي معني يبه العامل ومعني انلره ومعني احسم عليه واين واين .. هذا الكلام خير وارد في القانون هذا الرأي سيرد في النظام ، هذا اولاً .

ولذلك العقوبات ليست موجودة ، ما اوردته اخي الكريم عن الاجازات ارجوك ان تفضل بقراءة المواد التالية مباشرة :

للعطل يكون يوم الجمعة من كل اسبوع يوم العطلة الاسبوعية للعامل الا اذا اقتضت طبيعة العمل او رغب صاحب العمل باختيار يوم آخر كمعطلة اسبوعية بصورة منتظمة اما في المؤسسات التي يكون فيها العمل بصورة مستمرة فلصاحب العمل ان يحدد يوماً للراحة الاسبوعية لكل فئة .

الاجازات : مجهزة بتوسع باربع عشرين صفحة والتا ماذا يعلن عن ذلك ، هذه

مقررة وسرد في النظام ، الفارق فقط اننا نتحدث نظام ام لا نظام نظام او سلطة مطلقة لرب العمل اما العقوبات ليست موجودة التي يوقعها رب العمل على العامل والاجازات موجودة فلم تضيف المادة شيئاً جديداً سوى انها الت النظام بذلك . شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : رأي الحكومة صبار واضح ، رأي الأخوان الذين تكلموا صبار واضح فأرجو ان نخبر الموضوع وان طرح رأي اللجنة القانونية لانه ابعده عن المشروع فاذا لم ينجح فيكون الذي جاء في مشروع الحكومة .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة الأخ الدكتور جواد العناني يبدو عند اقتراح في هذه القضية .

الدكتور جواد العناني : اقترحي التحديد من ان نأخذ بالنص الاصلي كما ورد في المشروع ، مشروع الحكومة .

الدكتور من ابو نوار : وانا التي على ذلك سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام عندما يقترح معالي الدكتور جواد العناني ويظهر على اقتراحه بقبول ما جاء في مشروع الحكومة .

السيد احمد الطراونه : يطرح رأي اللجنة اولاً .

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس : قرار اللجنة يتقدم ، حقيقة لغايات انه لا اعتقد ان المجلس يريد ان يشفق على الحكومة فلا يحملها ان تتابع موضوع نظام وتدقيق والحفاظ على مصالح العمال ، يعني القضية ان الحكومة تقول انا احب ان اضمن للعمال اشياء محددة . معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة : دولة الرئيس ارجو ان تضع الاقتراح للتصويت ولا يجوز الشرح من على المنصة ، ارجوكم بموجب النظام الداخلي اما ان تضع للمشروع للتصويت ولكن ليس للشرح لان الرئيس اذا اراد ان يشرح يزل الى القاعة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أصبحت الامور واضحة ، معالي المقرر هل لديك شيء جديد ؟

السيد المقرر : لا يوجد ، التأيد على طرح قرار اللجنة القانونية أولاً .

دولة رئيس المجلس : يعني هل اللجنة بعد توضيح التفاصيل كلها . اذا امام المجلس الكرم توصية اللجنة باعادة صياغة هذه المادة بالصورة التي قرأتموها .

من يوافق على هذه التوصية ؟

السيد المقرر : (١١ - ٢٤) .

دولة رئيس المجلس : (١١ - ٢٤) لم تنجح توصية اللجنة وتبقى المادة كما هي . ويشكراً لكم . وتبقى موضوع اعادة الترقيم .

السيد احمد الطراونة : المادة (٥٦) تبقى (٥٦) .

السيد المقرر : لا هنا (٥٧) ستصبح (٥٦)

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي لو ان المجلس اقر تعديلكم لكان ما قلتموه صحيحاً ، العنوان تنظيم العمل والاجازات فبدأ بتنظيم العمل ، المادة (٥٦) تنظيم العمل ورائها الاجازات فبقي الترقيم على حاله ، لو اننا غيرنا كما طلبت اللجنة لكان ذلك صحيحاً . وشكراً سيدي .

السيد المقرر : هل يبقى الترقيم كما هو ؟

دولة رئيس المجلس : نعم فهو قال لك ان الترقيم متروك .

السيد المقرر : هو في توصية من اللجنة القانونية ماذا يرى المجلس الكرم ويقرر بشأنها لاننا نريد ان نشغل في ضوء قرار المجلس .

دولة رئيس المجلس : بعد تبني المجلس للمادة كما وردت ...

السيد المقرر : ياسيدي حتى تعرف كيف نشغل ما هو امره حتى تعرف ؟

دولة رئيس المجلس : اذا يبقى الترقيم كما جاء في المشروع وشكراً .

السيد المقرر : المادة (٥٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكرم ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة (٥٨) . دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة (٥٩) . دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٠) . دولة رئيس المجلس : تفضل معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : بالنسبة للمادة (٦٠) الفقرة (أ) الحكومة تقدمت بالنص على الشكل التالي :

يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من ينيه على ان يتقاضى العامل عنها اجراً اضافياً لا يقل عن (٢٥ ٪) من اجرة المعتاد . السادة في مجلس النواب الغوا هذا الحكم وقالوا يجوز تشغيل العامل بموافقة اكثر من ساعات العمل العادية على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ٢٥ ٪ من اجرة المعتاد .

اقر المجلس الكرم قبل قليل المادة (٥٧) ومؤدى المادة (٥٧) اليها من النظام العام ، عندما يقرر المشرع ان هنالك ساعات عمل محددة يقررها على ضوء دراسات الطاقة

الانتاجية وعلى ضوء دراسات سوق العمل على ضوء التزامات صاحب العمل ، ومعروف ان تحديد ساعات العمل هو نتيجة لضوابط العمال والشعوب لاعتبارات كثيرة .

اذا اخذنا بالرأي الذي اخذ به مجلس النواب واللجنة القانونية نكون قد انبأنا تحديد ساعات العمل بقانون العمل الاردني وترك ذلك لحرية التعاقد .

الاستثناءات في المواد السابقة واضحة ، القيادة والاشراف ، تلافي خسارة الموازنات يمكن التزود اما ان تطلق حرية التعاقد بين صاحب العمل والعامل خلافاً للقانون فالامر سيكون في متيى الخطورة سيقتضي على سوق العمل سيقتضي على الطاقة الانتاجية وهو امر محب لصاحب العمل لما فيه من توفير على التزاماته القانونية في هذا القانون او في الضمان الاجتماعي في الصحي لانه سيدفع لعامل واحد وكذلك العامل قد تدفعه الحاجة او الجشع او اي سبب آخر ان يشتغل اكثر من ساعات العمل العادية وبالتالي سنؤكد على البطالة ولن دفع لافواج جديدة الى سوق العمل . التي حقيقة اذا اخذ برأي السادة مجلس النواب والاخوة في اللجنة القانونية نكون قد انبأنا المادة سالفة الذكر (٥٧) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : ياسيدي . ان لم اجد فرق ، في مشروع الحكومة :

يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات

تكملة المحضر

العمل العادية بموافقة الوزير او من ينييه على ان يتقاضى العامل عنها اجراً اضافياً لا يقل عن ٢٥٪ من اجره المعتاد .

في قرار مجلس النواب قال : يجوز تشغيل العامل بموافقة اكثر من ساعات العمل العادية . نفس التعديل ساعات العمل العادية ، هناك فقط موافقة الوزير هنا بموافقة العامل : على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد .

يعني قد يوافق العامل على عدد من ساعات العمل يفوق ما يجب ان لا يسمح به ان يعمل به كسقف ، هذا قصد معالي الوزير ؟
دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : نص الحكومة كان واضحاً ، الضمان هو وزير العمل هو الذي يحمي النظام العام هو الذي يجيز او لا يجيز . النص في مجلس النواب الاكارم اطلق الامر واعطاه حرية التعاقد ، نحن نقول ان العمل ٨ ساعة هو من النظام العام ، الذي يشرف على تطبيق النظام العام هو وزير العمل ترخص احياناً بعض المؤسسات ان يداوم العامل اكثر اما اذا اطلق ذلك بحرية التعاقد بين صاحب العمل والعامل دون وجود سلطة رسمية تكون قد اقيمت لتحديد ساعات العمل لان صاحب العمل دون رقابة من سلطة رسمية والعامل دون رقابة من سلطة رسمية سيهربان هذا النوع من التعاقد . هذا الذي اريد ان اوضحه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً دولة الرئيس ، يا سيدي مع اني في اللجنة القانونية الا التي اوافق على ملاحظة وزير العدل واعتقد انه يتوجب علينا النص على موافقة وزير العمل على تشغيل الساعات الاضافية والا فان موضوع الساعات الاضافية كله سيهدر وسيكون التعاقد حراً بلا حدود وبالتالي يكون النظام العام المقصود مراعاته في هذه الناحية قد انحل به نهائياً . فأرجو أن يعدل النص بجواز تشغيل العامل بموافقة الوزير وان تظل موافقة الوزير قائمة .

السيد المقرر : ان يبقى نص الحكومة ؟

السيد طاهر حكمت : بمعنى ان يبقى النص كما اورده الحكومة .

دولة رئيس المجلس : معالي احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : المادة (٥٧) تنص على ساعات العمل للشخص او للعامل الذي يعمل وهذه طاقته ولكن قد تكون هنالك لعامل من العمال طاقة اكثر وقد تحتاج طبيعة العمل الى وقت اكثر من الوقت المعتاد ، فهذا نظام العامل الذي لديه الطاقة ان يعمل من ان يعمل ويأخذ اجراً اكثر .

عامل يريد ان لا يستعمل اجهزته الاسبوعية لحاجته للعمل فلماذا نمنعه ، لماذا لا يكون هنالك خيار نحن نحافظ على النظام

العام في المادة (٥٧) لكافة العمال وللأغلبية منهم ولكن من اراد ان يعمل ومن كانت لديه الطاقة ان يعمل وكانت طبيعة العمل تتطلب ذلك فلماذا نمنعه من هذا ؟ وهذا تكون قد سدنا حاجة للعامل . ولذلك ارى انه لا يوجد خلاف بين هذه المادة والمادة (٥٧) ولا تعارض بينهما .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : شكراً سيدي ، لتحديد ساعات العمل لم يأتي عبثاً وعندما يقال ان تحديد ساعات العمل هو من النظام العام فان هذا القول وهذا التحديد جاء لاسباب متعددة ليس من بينها فقط قدرة العامل على الاستمرار في العمل . ان الحجة التي ادلى بها معالي الاستاذ الطراونه من شأنها ان تؤدي الى استفاد عمل العامل واستنفاد جهده عندما نحدد ساعات العمل لا نقصد بذلك مصلحة العامل وحده انما نقصد مصلحة أسرته أيضاً ومصلحته الشخصية وصحته ونقصد أيضاً تشغيل اقصى عدد ممكن من اليد العاملة في الساعات الاضافية ، اذا كان القول بأن العامل يستطيع ان يستمر في العمل لان لديه طاقة فهذا يعني اننا سنجد عمالاً يعملون ٢٤ ساعة يومياً من اجل كسب القود ، هذا هو الخطر الممنوع .

لهذا كل العالم اتجه الى تحديد ساعات العمل بخصوص واضحة وقاطعة وماتعة وتعتبر من النظام العام ولا يجوز الاتفاق على خلافها

الا في حالات محددة يوافق عليها الوزير . شكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي ، انا سبق وان وافقت على توصية اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بصفتي احد اعضاء اللجنة ولكن على ضوء شرح معالي وزير العدل وتفهمتم تماماً ما ذهب معاليه اليه فأنا اوافق على ان يبقى النص كما ورد من الحكومة فيما يتعلق بموافقة الوزير ولكن اقترح إعادة الصياغة للجملة الأخيرة التي اقراها مجلس النواب والتي اعتقد انها توضح الصورة اكثر فتكون المادة :

يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من ينييه على ان يتقاضى العامل . وهذا تأتي التعديلات التي ادخلها مجلس النواب : على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد .

اعتقد هذه الصياغة والجملة الأخيرة اوضح من الصياغة التي وردت في مشروع الحكومة اما بالنسبة لموافقة الوزير او من ينييه فأنا اؤيد ذلك . شكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : سيدي انا التي على ما قاله دولة الاستاذ زيد الرفاعي ولكن

مكتبة العدل

أريد ان ابيه الى نقطة اضافية اعتقد انه يتم ادخالها النص بشرط وذلك بشرط استجابة وزير العمل للطلب بالرفض او بالقبول خلال مدة محددة . لانه في كثير من الاحيان يكون الطلب بالعمل الاضافي ناتجاً عن ظروف العمل نفسه ، يعني فجأة تأتيه طلبية كبيرة للتصدير مضطراً ان يلبها خلال فترة معينة يعني لا يسعى اصحاب لتشغيل العمال ساعات اضافية مقابل اجر اضافي يبلغ ٢٥٪ في الايام العادية و ٥٠٪ في ايام الاجازات دون ان يكون لذلك مبرر اتاجي ، المبرر الاتاجي في كثير من الاحيان يكون في حالة طارئة لانه سيقدم طلب لصاحب العمل هو ان يطلب على اساس دائم . ليست كل حالات طلب العمل الاضافي تكون نتيجة ظروف العمل الدائمة انما تكون احياناً لظروف استجدة اما طلب اضافي او توسع السوق فجأة وصار هنالك طلب ، لو صارت اي مشكلة في البلد تفجرت الاتاييب يريد ان ينتج الاتاييب اضافية او صار فيه نوع معين .

لذلك تقتضي السرعة هنا سرعة الاستجابة للنظر في الطلب واري في هذه الحالة ان تحدد فترة يجب على معالي وزير العمل ان يجيب على طلب كهذا بحيث لا تزيد مثلاً عن ٢٤ ساعة او ٤٨ ساعة شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيد طاهر حكمت : دولة الرئيس ان لا ارى ان هنالك ضرورة للتفصيل حول وجوب صنادير موافقة وزير العمل في وقت

محدد فهذه امور تعتبر من قبيل تحصيل الحاصل ويفترض في وزير العمل ان يقدم موافقته ضمن الحدود المعقولة وفي الوقت المناسب والا يكون قراره عرضة للطعن وعرضة للمطالبة بالتعويض ايضاً اذا مارست خياراته بشكل غير صحيح ، اما القول بضرورة تحديد الوقت فأعتقد انه غير ملائم ولا نستطيع ان ندرجه في النص القانوني واري الابقاء على النص كما هو باضافة موافقة الوزير فقط . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العمل . معالي وزير العمل : حقيقة النص الذي اوردته دولة الاستاذ زيد الرفاعي يندم تماماً متطلبات الحكومة وكذلك التعديل الفني الذي اجري من قبل مجلس النواب المحترم . لذلك نحن نوافق على هذا النص سيدي الرئيس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : الأخ معالي وزير العدل اعتبر ان المادة (٥٧) من النظام العام وازاد ان يحفظ العامل ويعطيه من العمل بالمقدار الذي يستطيعه وهو ثمان ساعات في اليوم ، لماذا لا نقيس هذا على نظام الخدمة المدنية في موظفي الدولة وهم بالآلاف ونقول ان كل وقت الموظف للدولة وللحكومة وانه اذا طلب اليه ان يستمر في العمل يستمر ، فلماذا رحمنا العامل العادي ولم نرحم الموظف او العامل لدى الحكومة ؟ هذا ما اريد ان يجيبني عليه معالي وزير العدل .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : العلاقة بين الموظف والدولة هي علاقة نظامية تقررهما حسن سير ادارة المرافق العامة للدولة والحكومة عندما تقول في نظام الخدمة المدنية كل وقت الموظف لها تعني اشياء كثيرة لكنها تحدد ساعات عمل الموظف وتأخذ بعين الاعتبار ما سبق وذكرناه ، تلك علاقة نظامية يقتضيها سير النظام العام وسير اداء الدولة ، نحن امام عقد عمل خاص يخضع للقانون المدني تدخل المشرع لتنظيم اشياء كثيرة منها الراحة الاسبوعية منها ساعات الدوام لاعتبارات كما ذكر معالي الأخ طاهر حكمت ، هنالك اعتبارات وأؤكد ان العمل وساعاته والراحة اصبحت الآن لا يقبل الا ان تأخذ عيناً . القصد منها ان ينال العامل راحته ، القصد منها ان نحافظ على الطاقة الانتاجية ، القصد منها ان نفتتح اسواق العمل لآخرين لا ان نترك التعاقد الحر . عقد العمل ميزته انه في الاصل كان من العقود الخاصة تخضع لارادة الطرفين تدخل المشرع وسماه قانون العمل لاعتبارات متعلقة بالنظام العام ومنها الاساس ان لا يكون الامر عائداً لصاحب العمل او للعامل ، ولذلك كثير من المشاريع تمنع البديل ايضاً لسبب انها تريد للعمال ان يستريحوا تريد على اصحاب العمل ان يفتحوا اسواق عمل فقط مثال بسيط اذا سمح بهذا النص ان يسري ماذا سيصبح بالضمان الاجتماعي والتزامات صاحب العمل امام كل عامل جديد ، ماذا سيصبح بالقضية الضريبية ، ماذا سيصبح في قضية السلامة

المهنية ا اشياء كثيرة وكثيرة سيجد ان من مصلحته ان يشغل عماله اكثر وسيجد العديد من العمال رغبة في الكسب او لظروفهم او لاسباب اخرى سيشتغلون ساعات وساعات قد يقللوا ان يشتغلوا عشرين ساعة وهكذا ، وهذه قصة النظام العام ، ارجو ان اكون قد وضحت ما طلب الاستاذ احمد الطراونه ذلك وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي احمد السيد احمد الطراونه : هذا التفسير بين الشخص عندما يكون موظف او الشخص عندما يكون عامل ونحن نريد ان نحمي الشخص سواء كان موظفاً او عاملاً فلا فرق بينهم قطعاً ومعالي الوزير فرق بينهم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا تعود لمعالي المقرر لعرض الاقتراحات . السيد المقرر : يا سيدي الفرق بينهما فرق تشريعي واضح ومسلم بصحته فالعلاقة بين الدولة والموظف علاقة تنظيمية بالمعنى انها بينما هي بين العامل ورب العمل علاقة تعاقدية ، ما تصدره الدولة من اوامر وتعليمات ملزمة للموظف لانه لا يوجد في الاصل عقد ينظم العلاقة ويحكمها بين الموظف والدولة ، بينما حتى لو لم يوجد العقد بين العامل ورب العمل يفترض وجوده لانه يجوز البتة عقد العمل غير الكتابي اذا كان شفهياً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور كمال الشاعر .

مجلس الاعيان

الدكتور كمال الشاعر : اريد ان اوجه سؤالاً فقط للاستشارة به الى معالي وزير العدل . هل يعمل بمثل هذا الحكم في الدول العربية التي تتعامل معها او القرية منا ، هل يوجد مثل هذا الحكم بالنسبة لتجاوز ساعات العمل ام انه امر متروك الخيار فيه لصاحب العمل بالاتفاق مع العامل ما هو معمول به ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : كل التشريعات في العالم اخرجت ساعات العمل الاضافية من دائرة التعاقد الحر . الدول العربية قانوننا قريب من القانون الموحد وقوانيننا مأخوذة عن القوانين العربية السابق الذي كان به هذا النص ، اخرج ساعات العمل من دائرة التعاقد الحر وبالتالي تدخل المشرع باستمرار لتحديد ما تحت طائلة العقوبة .

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال الشاعر .



الدكتور غيث شبيلات : السؤال موجه لمعالي وزير العمل :

بالنسبة للمستشفيات هناك دوام رسمي وهناك مناوبون واثاء المناوبة طبعاً يستحق العامل الاجر الاضافي ولكن في حالات عديدة تقريباً كل يوم يمكن تأتي حالات طارئة تحتاج

الدكتور كمال الشاعر : الآن هل ساعات العمل الاضافية ، النص في المادة (٥٧) ان ساعات العمل ٤٨ انا على علم بأن هذا النص معمول به في كل الدول العربية وهو ٤٨ ساعة اما ساعات العمل الاضافية انا لست مطلعاً على جميع ما هو معمول به في الدول العربية لكن في عدد من الدول التي انا مطلع عليها وعلى قوانين العمل فيها لا يعمل بمثل هذا النص انه يؤخذ الموافقة النسبية يعني ان يؤخذ الموافقة المسبقة من وزير العمل او من ينييه على عمل اضافي يوافق عليه العامل

فيها الى فتح غرف عمليات ولتحتاج الى طواقم من الاطباء او من العمال او من الممرضين او الاختصاصيين اكثر مما موجود في المناوبة ، هل علي كمدير مستشفى ان اطلب موافقة معالي الوزير لكي استحضر هؤلاء الموظفين الريادة للقيام بهذا العمل ام لا ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : الفقرة (ب) في المادة (٥٨) التي سبق اقرارها : (او لتجنب مخاطر حمل ثني ...) هذه لا تنفيض في مدة وعلى العامل ان يكمل عمله وصاحب العمل له مشروع . المادة (٥٨) الفقرة (ب) : او لتجنب مخاطر حمل ثني . بالتالي يعني التحفظ غير وارد لان نصوص القانون جاءت تعالج مثل هذه الحالات التي ذكرها الدكتور . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا الامر صار واضح ، نريد معالي المقرر حتى ليت في الاقتراحات .

التنفيذ المقرر : المادة كما وردت من الحكومة بالنص الجديد اسمحو لي اقرأه :

المادة (٦٠) - أ : يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من ينييه على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد . هذا النص هو المطروح على المجلس المقرر .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اسقاط كلمة بموافقة كأنها تصبح مقصودة : يجوز تشغيل العامل بموافقة اكثر من ساعات العمل العادية ، واضف : بقرار موافقة الوزير من يفوضه . يعني اسقاط موافقة العامل كان مجلس الاعيان يهدف الى اسقاطها .

السيد المقرر : لم نحكي موافقة العامل ، موافقة الوزير .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : نحن بنحكي الاصل كما جاء من النواب : يجوز تشغيل العامل بموافقة .

يعني هذه ليست سخره ، انا حامل لا اريد ان اشتغل اضافي ، لا تقدر على اجباري . هل هدف مجلس النواب ان يجبر العامل على العمل الاضافي ؟ ليس هذا هدفه ، الهدف هو موافقة العامل ولذلك يجوز تشغيل العامل بموافقة اكثر من كذا كذا ... شريطة الحصول على موافقة الوزير او من يفوضه .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرضاوي .

دولة السيد زيد الرضاوي : اتفق سيدي مع ما ذهب اليه معالي نائب رئيس الوزراء لكن يبدو ان عملية الشفاعة هي التي وردت في مشروع الحكومة اصلاً لم توجد موافقة العامل في المشروع المقدم من الحكومة .

مكتبة العمل

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : الحكومة سيدي ان وجدت الرأي الافضل وقد وجدناه في مجلس النواب وقد وافقنا عليه فنحن نتمسك بما هو الافضل سيدي فان جاء من النواب او من الاعيان فنحن معهم . شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : اذا اخذنا بهذا الرأي ماذا سيكون عليه الحال بالنسبة لما اثاره سعادة العرن الدكتور حيث شبكات لان هذا النص لاحق للنص الذي سبقه وبالتالي هو الذي سيغلب فان لم يوافق الطبيب او الممرض حيث لا يمكن تلبية الحاجة وفق ما جاء في الفقرة "ب" من المادة (٥٨) لان هذا النص لاحق للمادة (٥٨) .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اسلوب نقاش معالي المقرر الذي احترمه يدل على انه يريدنا سخره ، المادة (٥٨) تحدثت في الفقرة فيها عن الاجبار ، عندما يكون هناك جرد واحيد بمزايا والبيع بالامان . مخطئة وعندما يكون هناك عطل في وهو تحدثت عن اكراه العامل .

في غير هذا الامر انا عامل في مصنع وصاحب المصنع يريد ان يريد التاجيه فيشغل

المصنع اكثر وانا لا اريد ان اعامل ذلك ، هل مقصود من المادة ان العامل يتقيد بقرار رب العمل في العمل الاضافي ؟ لا اعتقد ان المشرع هدف الى ذلك ، ولو لم ترد من مجلس النواب لما اعترضت على ذلك ، ورودها من مجلس النواب ثم اسقاطها في مجلس الاعيان تعني ان المشرع هدف الى اجبارية . ولو ما اجبت كالتص الذي اتي من الحكومة سابقاً لا يعني الاجبار . لكن مجلس النواب اضاف بموافقة وباتي مجلس الاعيان وبشطب بموافقة اذا كانه يقول لا حاجة لموافقة العامل هذا ما فهمته من النص . اذا كان مفهومي خطأ فأصبح وشكراً سيدي الرئيس .

السيد المقرر : عفواً سيدي الرئيس ، هو في خطأ اكبر عندما معاليك قلت يدل على انه يريدنا سخره هذه نتيجة تحليل واستنتاج من معاليك لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : لحظة يا سيدي ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه : سيدي المفهوم هنا انه لا يجبر العامل على العمل الا اذا هو رغب في العمل . اما اذا ارد العامل من تلقاء نفسه ان يعمل عملاً إضافياً مقابل أجر إضافي فهذا هو المقصود . من التشريع . المقصود هو الحظر وليس الاجبار . كلمة يجوز .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً

هل تؤخذ بشكل عام ام تؤخذ كل حالة لوحدها هنا يوجد إشكال بعدين بصير معنا إشكال في التشريع وفي التطبيق . متى تكون موافقة الوزير ؟ موافقة الوزير هنا تأتي لو كان الموضوع موضوع عام يعني يؤخذ موافقة الوزير على الامور غداً . لكن هنا تأتي الحوادث الفردية . فهل تؤخذ موافقة الوزير على العمل الافراضي لعامل او عاملين بدعم يشغلوا زيادة ساعتين او ثلاثة ؟ حتى نزيل الاشكال أرجو ان يفسر لي إما من الحكومة أو من صاحب الاقتراح ما هو المقصود هنا متى يأتي دور الوزير بالموافقة ؟ .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : الاصل في العمل انه ينظم . وهناك ساعات دوام عمله كما نراه في المصانع والشركات . عندما يجد صاحب العمل انه هناك حاجة لتجديد ساعات العمل فيطلب من الوزير بقرار عام ليس في كل حالة من الاحوال يذهب الي وزير العمل ويقول له انا بدي اشغل مراسلي كمان ساعتين او ثلاثة . يتقدم بطلب مرور ومعمل وهذه هي القضية ليس في كل حالة يذهب الى وزير العمل ويقول له اسمح لي . هذه قضية ستدرس على ضوء الاعتبارات سالفة الذكر في بلاد العالم ولي بلادنا الساعة خمسة يخلق المصنع يذهب العمال بدون أي معارضة من صاحب العمل . اذا صاحب العمل حصل على إذن أن يكون عملة زيادة ساعة أو ساعتين بأخذ قرار عام من الوزير لمؤنسته وليس لفرد بعينه ليس من

سيدي ، يبدو ان في إتفاق الموضوع هو موضوع صياغة لا تريد ان تفرض او تجبر صاحب العمل ان يشغل عمال ساعات عمل اضافية ولا تريد ان تجبر العامل ان يعمل ساعات عمل اضافية دون موافقته وتريد في الحالتين ان تكون هناك موافقة من معالي الوزير . فلذلك اذا سمحت لي سيدي ان اقترح تعديل بسيط على الصياغة لعلها تكون مقبولة ونحل الاشكال الصياغي .

المادة (٦٠ - أ) يدل ما نقول يجوز تشغيل العامل اكثر من ساعات العمل لقول يجوز للعامل بطلب من صاحب العمل ان يشغل اكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير أو من ينيه على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد .

تهذه الصياغة سيدي يكون فيه حق للعامل وحق لصاحب العمل بموافقة الوزير وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : سعادة الشيخ صيتان الماضي .

الشيخ صيتان الماضي : التي على ما تفضل به دولة الرئيس زيد الرفاعي وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه : شكراً دولة الرئيس ، استفسار ، الرأي الذي أبداه دولة الاخ ابو سمير انه يجوز تشغيل العامل بموافقة . لو جاء عمل فمجال يريد هذا العامل ان يشغل هذا متى تؤخذ موافقة معالي الوزير

مكتبة العدل

المعقول أن نقول للفرد بعينه . اصلاً نحن نقول ليست هي لصالح الفرد بعينه لأنه نحن لعمل الحالة هذه ضد الفرد بعينه . القرار سيكون عام مبرر مقدم للوزير ليسمح للوزير بالاستثناء وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : أرجو ان تعكس الصياغة لهذه المادة المفهوم الذي تفضل وذكره معالي وزير العدل . لأن هذا يجب على سؤال سعادة العين الدكتور غيث شبيلات بالنسبة الى الحالات التي تتطلب أن الطلب يمكن أن يكون بسبب طبيعة العمل الطلب الذي يقدم لوزارة العمل للموافقة يمكن أن تكون عامة دون أن تذكر الحالة بالذات أو اليوم بالذات أن طبيعة العمل تقتضي الموظف الذين يعملون في كذا اختصاص أن يطلبوا ساعات عمل اضافية ويأخذ للموافقة عليها . اذا كانت الصياغة تعكس هذا المفهوم الصياغة كما هي الآن لا تعكس هذا المفهوم . الصياغة كما هي الآن يفهم منها أنه تؤخذ هذه الموافقة في كل حالة على هذا . اما اذا الصياغة تعكس المفهوم الذي طرحه معالي وزير العدل أنا لا اعتقد أنه يوجد إثنان يختلفان عليها . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : سيدي الرئيس ، لم تجيب على سؤالي اذا أقر المجلس الكريم اشتراط موافقة العامل ماذا يحدث في مثل الحالة التي أشار اليها وطرحها وشرحها سعادة العين

الدكتور غيث شبيلات .

اذا اتفق المجلس الكريم على اشتراط موافقة العامل هنا هذه النقطة لا بد من جلائها وتوضيحها بصورة تبعتها عن أي ليس أو غموض لأنها كما هي حتى هذه اللحظة غامضة وفيها من اللبس ما يكفي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور كمال الشاهر .

الدكتور كمال الشاهر : في الحقيقة أنا أعدت قراءة الفقرة (ب) ربما هي بحاجة الحقيقة الى صياغة . يمكن ان نفهم في الاطار الذي ذكره المثل الذي ذكره في الحقيقة سعادة الدكتور غيث من أجل ثلاثة تروح خسارة في البضائع أو أي مادة أخرى تتعرض للتلف أو لتجنب مخاطر عمل في .

الحقيقة التوسع في تفسير مخاطر عمل في إله يعني ليس بحاجة الى توسع كثير إله المريض يمكن ان يتأذى ما لم يطلب له اختصاصي من نوع ما لمعالجته في حالة خاصة . ان كان الناحية العاشرة ليلاً أو القامه مساءً أو السادسة صباحاً .

السيد المقرر : انت في نص لاحق لهذا اشترطت موافقة العامل هنا مكمين المشكلة .

الدكتور كمال الشاهر : المادة (٦٠) لا تسف المادة (٥٨) تبقى قائمة .

السيد احمد الطراونه : في المادة (٥٨) يجوز تبديل العامل أكثر من مباحات العمل اليومية ووضعيها في الفقرة (١) القيام

بأعمال الجرد السنوي وإعداد الموازنه وكذا . (ب) من أجل تلافي وقوع خسارة في البضائع أو أي مادة أخرى تتعرض للتلف أو لتجنب مخاطر عمل في أو من أجل تسلم مواد بعينه أو تسليمها أو نقلها .

لكن المادة (٥٨) التي أهملناها من القراءة وأخذنا (٥٧) وال (٥٩) (٥٨) بينت متى صاحب العمل يجبر العامل على الشغل . والمواد الأخرى متى يكون العامل في خيار العمل . المادة (٥٨) واضحة يعني .

دولة رئيس المجلس : واضحة ، تسمع معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اذا ظن الاخوان الكرام ان هذا القانون سينظم كل الأمور وفي كل القطاعات سيكونوا غلطاً .

سيبقى لعقد العمل تنظيم أمور اضافية وعقد العمل فيما يتعلق بالأمور الطبية فيه هذه النصوص . عند طلبه لحالات طارئة يرد في عقد العمل ولكل مهده لها ظروف أخرى مختلفة . فلنترك شيئاً لعقد العمل هذا الحديث عن الاطار العام ولكل المهنة .

لا يتقبل أن الدكتور غيث يتماقد مع طبيب جراح في المستشفى للعمل ولا يكتب من شروطه أن يستدعي للعمل ليلاً عند الحاجة للظروف الطارئة . أخيف على ذلك هب أنه رفض رغم أنك كتبت ذلك في عقد العمل ورفضه . هذا يعني ان المريض قد مات ولو

انك عاقبت على عقد العمل . فيكون لديك بدائل أخرى مثلاً للحلول مكانه أما هذا القانون لا ينظم كل شيء بين العامل ورب العمل وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : اعتقد عودة الى المادة (٥٦) التي ناقشناها مطولاً تبين ان على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر أن يضع نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته ، يبين فيه اوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والخالفات والتدابير والعقوبات اعتقد أن انواع العمل الاضافي نوعان ، هناك نوعان من العمل الاضافي نوع عمل تقتضيه طبيعة العمل وان لم تكن بصورة مستمرة ولكنه بصورة دائمة . يعني أنه مستشفى يعمل فيه العمال لا بد وأن تنشأ فيه حالات تتطلب العمل الاضافي ولا يمكن في هذه الحالة ترك الأمور لتقدير العامل ليقول أريد أن أحمل أو يقول لا أريد أن أحمل حالات طارئة تتعلق بحياة الناس . اذا في هذه الحالة يجب أن ينص النظام الداخلي للمؤسسة على ذلك وأن يعكس هذا الأمر في طبيعة عقد العمل الموقع بين المؤسسة والعامل . سواءاً كان عقد العمل فردياً أو حتى جماعياً .

المشكلة هنا تنشأ كما ذكرنا في الأمور الأخرى تنشأ أحياناً لانه وزارة العمل التي ستعقد الموافقة على هذا النظام الاساسي لتدقيقه عندما يأتي اليها هو أن تنظر اذا كانت هناك مبررات كافية لصاحب العمل بالرجوع مما قد

مكتبة

يعترض العمل الاضافي من صعوبات بيولوجية على جسم الانسان التي من أجله وضعت مثل هذه الامور أن تقرر ما يطلبه صاحب العمل في نظامه الاساسي مقبول أم غير مقبول .

وهذه في رأيي متى ما أقرها معالي وزير العمل بحكم دراسته وموافقته على النظام الداخلي المنصوص عليه في المادة (٥٦) فإننا نكون قد ساوينا هذه المشكلة . أما الحالات التي نتحدث عنها هي حالات قد تكون غير متوقعة من صاحب العمل نتج عن طلب اضافي أو حالة طوارئ أو غيرها .

الحالات العادية التي قد تنشأ في كل مؤسسة قد سعت المادة (٥٨) لتحقيق طبيعة هذه العمالة في آخر السنة تكثر أعمال الجرد وغيرها .

الآن بقي عندنا فقط يا سيدي القضية الاساسية ، ماذا نفعل في حالات العمل الاضافي الطارئ . هذه قلنا بأنها قد تنشأ عن حالة معينة إما حالة وجود طارئ في المستشفى عطل آلة لا بد من تصليحه يتوقف عليها باقي العمل . تنشأ هنالك حالات معينة . لذلك قلنا أن هذه المودة فيها إلى معالي وزير العمل قد تكون مبررة وقد قضينا بذلك حتى لا نستخدم باباً لضيق صاحب العمل على العامل . ولكن أيضاً يجب ان نعرف أن مدة الاستجابة لها يجب ان تكون محدودة ونقول هنا انه في حالات معينة لا يمكن فيها الانتظار لإعطينا أنه صار هذا الشيء يوم الجمعة أو يوم الخميس بعد الظهر ولم تكن الوزارة ملفوفة

ولم يستطع صاحب العمل أن يتصل بها فما هو الحل ؟

اعتقد انه في هذه الحالة ياسيدي أن نتبع اسلوباً مرناً يسمح لصاحب العمل أن يستخدم صلاحيته لمدة محدودة لحد ما يحصل من معالي وزير العمل صاحب الصلاحية في هذه الحالة على القبول . ولذلك انا اقترحي الذي اقترحه عندما اقترح دولة الاستاذ زيد الرفاعي نصه بشرط أن يجيب معالي وزير العمل خلال مدة معينة (٤٨) ساعة على حد أقصى وأن يقبل بأثر رجعي في الحالات التي نشأت فيها طارئاً لعمل اضافي اقتضته ظروف العمل اذا وجدها معالي وزير العمل مبررة فيسمح بها .

أما ان نحرّم صاحب العمل كلياً من حق ان يكون له قول في ساعات العمل الاضافية بالرغم من كل المواد التي تحدّد ساعات العمل الاضافي وغيره والحالات التي يجبر فيها . لا بد ان تخطر حالات لا تخطر على البال . لذلك لا بد سيدي ان يترك شيء من التقدير لصاحب العمل لكي ينظم عمله ويقوم به .

أما أن نفرض انه في حالات وصارت في الاردن أنه نشأ خلاف عمالي أو نزاع عمالي واضطر صاحب العمل لتشغيل العمال ساعات اضافية بسبب زيادة الانتاج أو لمواجهة طلبات تصدير أو طلبات اضافية لم يكن يتوقعها فكان العمال في بعض الاحيان يستغلون هذه الحالة برفض العمل الاضافي ضيقاً عليه من أجل تحسين الموقف التفاوضي

لهم حيال صاحب العمل .

القصد هنا من المادة ليس كذلك ، القصد منها الساني واضح وهو أن لكل انسان قدرة على العمل محدودة وانه بعد ساعات معينة ليس عبثاً على صاحب العمل اذا اسرف صاحب العمل باستخدام حق العمل الاضافي إنما يصبح عبثاً على المجتمع ككل لأنه في هذه الحالة قد يسوق سيارته ويسبب حادث سيارة . أو قد يصاب بارفاق فيقع في موقع العمل أو ينشأ عنه حالة ترتب على المجتمع الترامات اضافية لا تقف عند حدود صاحب العمل والعامل .

ولذلك نحن هنا ننظر الى الحالات التي تتطلب فيها موافقة وزير العمل علماً بأن موافقته في الحالات العادية تأتي ضمن النظام الاساسي وضمن عقود العمل نحن هنا لا بد ان نضع مادة تنظم حالات طلب العمل في حدود غير متوقعة أو في ظروف غير متوقعة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي الرئيس أنا اعتقد أننا تدخلنا في الشؤون التنفيذية عبر قانون عام ، وبعد قليل اذا قدم جواز السفر وكان اليوم خميس وهو راضب بالسفر يوم الجمعة على وزير الداخلية ان يجيبه ليلاً . انا اعتقد أننا تدخلنا في امور تنفيذية لا تحسن العلاقة بين اطراف العمل الثلاثة . هب ان وزير العمل لا يريد ان يعطيه

تلك الموافقة عليه ان يجاوب خطأ ، فان اجاب خطأ وقال غير موافق يذهب الى محكمة العدل العليا وعلى محكمة العدل العليا ان تحكم خلال اسبوع .

تدخلنا في العمل التنفيذي المباشر اليومي فان لم تكن الاجهزة التنفيذية قادرة على القيام بعملها لن نستطيع وصف كهذا ان يجبرها على هذا العمل .

نعتقد ان هذا الامر اذا كل ما اتينا لموضوع نقول على الحكومة ان تجاوب خلال مدة كذا تحولنا الى موضوع الاسئلة والاجابة والى الاخوان والنواب والحكومة من طرف .

اعتقد ان النص كافي وكما جرى تعديله دولة الرئيس يكفي لتغطية كامل الصورة . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر ، أقرأ النص مرة ثانية .

السيد المقرر : المادة ٦٠ - أ : يجوز تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من يبيحه على ان يتقاضى العامل عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد .

سألنا وطلبنا من معالي وزير العدل ان يجيبنا ماذا لو لم يوافق العامل ؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي لماذا السؤال لوزير العدل وليس لوزير العمل يعني هل من حق المجلس ان يختار احد من الوزراء ان يجيب باسم

مكتبة العمل

الحكومة

دولة رئيس المجلس : بالطبع لا .

السيد المقرر : هذا سؤال فني .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم : يا سيدي حتى لو فني حتى لو ان

وزير العدل غير موجود في الجلسة .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : ارجو من معالي وزير

العمل ان يجيبنا ماذا لو لم يوافق العامل ؟

دولة رئيس المجلس : معالي وزير

العدل .

معالي وزير العدل : النص كما جاء من

الحكومة عندما قال يجوز تشغيل العامل اكثر

من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير ،

الحقيقة يعني ارضاء الفريقين اذا رفض العامل لا

يجوز لان القانون قال له ساعات العمل مبينة

كم ، نحن نتحدث عن حالة فيها موافقة

الفريقين لكن شرط اساسي ان يصدر عن الوزير

قرار بذلك فقط اريد ان اقرأ للأخوان الكرام

ماذا عليه العمل من سنة ١٩٦٠ لرى كم كان

المشرع في سنة ١٩٦٠ مذرك هذه المسألة

وبقرار عام نحن نتحدث عن القرارات العامة ،

الحقيقة وزارة العمل ليست مسؤولة عن

اضراب العمل وانه جاءت حالة كذا وحالة

كذا وماذا تعمل .

لرى النص ياسيدي بعد اذن الاخوان

الكرام :

يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل

ان يسمح بزيادة الساعات المعبية في المادتين

(٣٧ ، ٣٨) في الحالات التي يقتنع بها ان

هناك نقصاً في الايدي العاملة او قلة في العمال
الفنيين يجب ان يحدد وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل الحالات التي يعمل فيها
العمال زيادة عن الساعات المحددة في المادة
(٣٧) واعتبارها ساعات اضافية .

وبالتالي نحن الذي دافعنا عنه موافقة
السلطة الرسمية على هذا العمل الاضافي ،
العمل لا يجبر لان هنالك ساعات عمل
محددة ، جاءت المادة (٥٨) نتحدث عن
اجبار ، المادة (٦٠) نتحدث عن حالة توافقة
لكن بقرار من وزير العمل ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : صار واضح
الامر ، معالي المقرر .

السيد المقرر : ليرأ علينا يا سيدي
النص المعدل حتى نعيد قراءته .

دولة رئيس المجلس : معالي احمد
الطراونه .

السيد احمد الطراونه : يا سيدي انتهى
الموضوع ارجو وضع الاقتراح بشكل واضح
حتى تصوت عليه حتى ننتهي .

دولة رئيس المجلس : واضح ، معالي
نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم : (للعمال بطلب من رب العمل ...)

ويكمل ، يعني حتى الحيار صار للعمال .

ويكمل المادة كما هي موجودة في قرار اللجنة

القانونية .

دولة رئيس الوزراء : معالي طاهر
حكمت .

السيد طاهر حكمت : يا سيدي أولاً
كلني دولة الاستاذ زيد الرفاعي الذي اضطر
للمغادرة بأن أقوم بتلاوة النص الذي اقترحه ،
النص يقول :

يجوز للعمال بطلب من صاحب
العمل ، وهنالك فرق بين طلب من صاحب
العمل وموافقة صاحب العمل : ان يشغل أكثر
من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من
يفوضه على ان يتقاضى عن ساعة العمل
الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره
المعتاد .

أما فيما يتعلق بموضوع الحالة الطارئة
التي تسأل عنها معالي المقرر ، لو رجعنا للنص
الموجود في قانون العمل الحالي الذي هو أصل
الفقرة (ب) من أجل تلافي وقوع خسارة في
البضاعة او أي مادة أخرى تعرض للتلغ او
لتجنب مخاطر عمل فني ، لو اعدنا كتابة هذا
النص كما كانت موجودة سابقاً التي تقول :
او لتجنب اخطار عمل فني او من أجل تسلم
اعمال معينة وتسليمها او ضبط حسابات معينة
او لتمكين المؤسسة من القيام ببعض متطلبات
الاعمال الطارئة بسبب ضغط العمل او أي
ظرف قاهر . لو عدلنا الفقرة (ب) بهذه
الطريقة لا يمكننا الاجابة على كل تساؤلات
الاستاذ حيث شبيلات ومعالي المقرر .
دولة رئيس المجلس : النص كماي استاذ .

طاهر .

السيد طاهر حكمت : غير كاف يا
سيدي ، تجنب مخاطر عمل فني لا تغطي
الحالات الطارئة في المستشفيات .

دولة رئيس المجلس : هو قال انه في
حقد بين العامل رب العمل .

السيد طاهر حكمت : ما في علاقة
والعقد لا يكتفي يا سيدي . العقد لا يلغي
الأمر الماعدة في القانون ، يمكن نحن متفقين
على هذا .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : هذا ليس مختلفين عليه لكن رجائي
الحار ان نعرف ان ترك الامور الطارئة لرب
العمل هو تنازل لمصلحته امام العامل ، تفسير
الطارئة من سيفسر الطارئة ومن سيقول انها
طارئة ومن سيقول انها ضرورية ومن سيقول ان
هذا الطبيب لم يأتي لعمل عملية في الليل لانها
ليست طارئة وما عنده وقت في النهار يعملها .

هذه امور تترك لكل نوع من انواع
العمل لتحديد صيغتها ، اما أن تأتي لقانون
العمل لنحل كل مشكلة وهب ان هناك زميلاً
آخر في مجلس الاعيان يعرف شؤون عمل آخر
وهناك ضروره له للمودة ليلاً ، المقاولون لا
يحل بقانون العمل كل شيء سيرك للنظام
الذي يرتب العمل وستترك للتعليمات التي
ستصدر لان هذه المراكز ان ترتب العمل
الاضافي طوعاً وليس اكراهاً . شكراً .

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه : سيدي على المادة (٦٠ - ١) اقتراح معالي عبد الرؤوف بك للعامل ان يشتغل ، هنا يصبح الخيار للعامل فعندما يريد ان يعمل يجبر صاحب العمل على العمل لانه اصبح الخيار له ، للعامل بموافقة صاحب العمل .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : سيدي اصبح في نص جديد اود ان أقرأه حتى كل من السادة الاناضيل الاعيان او من اعضاء الحكومة المقررة من يريد ان يعلق يعلق عليه لنصل الى نتيجة .

المادة ٦٠ - ١ : يجوز للعامل بطلب من صاحب العمل ان يشتغل أكثر من ساعات العمل العادية بموافقة الوزير او من يفوضه على ان يتقاضى عن ساعة العمل الاضافية اجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من اجره المعتاد .

دولة رئيس المجلس : النص كما قرأه معالي المقرر من يوافق من المجلس الكريم على هذا النص ؟

الاجماع وافقوا ، شكراً .

السيد المقرر : الفقرة " ب " من المادة (٦٠) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦١) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٦) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها كما وردت من مجلس النواب ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من النواب ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٦٨) .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : كلمة (بدون) مع شطب كلمة (بأجر) ارجو ان افهم كيف اصبحت المادة ؟ يعني مجلس النواب حذف حرف الباء من كلمة (بدون) صارت (دون اجر) .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : خطأ وارد والواقع هو موافقه كما وردت من النواب . عندي في المسودة كما وردت من النواب .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : طيب ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك .
موافقة ، شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٦٩) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت من النواب ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧١) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٢) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها كما وردت من مجلس النواب ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٥) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟
موافقة .

مكتبة المجلس

السيد المقرر : المادة (٧٦) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٨) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها وكما وردت من النواب ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٧٩) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨١) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق عليها

المجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٢) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٦) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها كما وردت من مجلس النواب ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟ لا أحد له اعتراض .

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٨) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٨٩) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون

عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٠) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩١) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٤) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٥) .

وردت من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٦) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٧) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٨) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم عليها ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة (٩٩) .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد

اعتراض ، هل توافقون عليها ؟

موافقة .

مكتبة المجلس

السيد المقرر : المادة (١٠٠) .
دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟
موافقة .

السيد المقرر : المادة (١٠١) .
دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس
المجلس .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والعالم : تعديل اللجنة المختصة وضع لكل
نقابة نظامها الداخلي نقباء الاتحاد العام لنقابات
العمال من يضع نظامه الداخلي ؟

إذا بتلاحظ الأصل قال : الاتحاد العام
بعد الاستئناس برأي الوزارة نظامياً داخلياً
للانتماء والنقابات . الآن التعديل كل نقابة
تضع نظامها الداخلي على أن يتضمن الأمور
التالية . أين صار الاتحاد العام ؟

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : المادة (١٠١) : تضع
كل نقابة نظامها الداخلي على أن يتضمن
الأمور التالية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والعالم : الأصل في مشروع الحكومة : كما
أقره مجلس النواب هناك اتحاد عام لنقابات
العمال وهناك الأخذ برأي الوزارة ، أول أسقاط
صارت النقابة تضع نظامها الداخلي دون أن
تسأل أحد أو دون أن تطلع أحد . الأمر الثاني
الاتحاد العام لنقابات العمال من يضع نظامه

الداخلي ؟ لا يوجد نص إلا على النقابة لا
يوجد نص على الاتحاد العام .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
أحمد الطراونه .

السيد أحمد الطراونه : اللجنة القانونية
غيرنا كلمة نقابات أصحاب العمل إلى هيئة
ولذلك لا يجوز أن ترد تعبير نقابات أصحاب
العمل ، النقابات للعمال فقط .

دولة رئيس المجلس : معالي أبو هشام إن
معالي نائب رئيس الوزراء يسأل عن موضوع
إن الاتحاد العام لنقابات العمال يضع برأي
الوزارة النظام .

السيد أحمد الطراونه : يا سيدي الذي
أقصد نحن غيرنا بصرف النظر عن الذي
قاله .

دولة رئيس المجلس : ليست عندنا هنا
جمعية رجال الأعمال . ليست هذه النقطة
المطروحة .

السيد أحمد الطراونه : يا سيدي أنا
طرح واحدة جديدة ليس الذي تكلموا به .

الفقرة (ب) من المادة (١٠٢) التي
نحن اضفناها قلنا موافقة كما وردت من
مجلس النواب وأعتبر ما ورد فيها فقرة (أ)
وأضافة الفقرتين التاليتين برقم (ب) ، (د) .

ب : تعبير نقابات العمال أصحاب
العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون بمثابة
جميعيات مسجلة بمقتضاه . لا يوجد نقابات
عمل أصبح عندنا هيئة أصحاب عمل .

دولة رئيس المجلس : ليس هناك ليس
أماننا موضوع يتعلق بجمعية رجال أعمال
نحن نتكلم عن اتحاد النقابات في المادة
(١٠١) . معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : سيدي الرئيس هنا
فقط سقطت كلمة الاتحاد العام لنقابات العمال
نرجو أن يتضمن هذا المفهوم في القانون فقط
كما ورد من الحكومة ووافق عليه مجلس
النواب .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ
طاهر حكمت .

السيد طاهر حكمت : الملاحظة التي
أوردها معالي وزير العمل اقترح أن تعاد
الصياغة بالشكل التالي :

يضع الاتحاد العام لنقابات العمال نظامه
الداخلي كما تضع كل نقابة نظامها الداخلي
بعد الاستئناس برأي الوزارة على أن يتضمن
الأمور التالية .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير
العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدي ؛
هناك خلاف بين ما قدمته الحكومة ووافق
عليه مجلس النواب وما أخلت به اللجنة
القانونية في المجلس الاعيان المؤقتة .

المادة (١٠١) قالت الاتحاد العام
للنقابات يضع نظام لنفسه ويضع نظاماً داخلياً
للنقابات والقصد من ذلك وحدة الجهة المشرعة
حتى لا تضع كل نقابة نظاماً داخلياً لها ،

هناك أشياء أساسيات وسيكون هناك نموذج
مقرر من الاتحاد ، نص الحكومة واضح إن
الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس
برأي الوزارة يضع لنفسه نظام ويضع للنقابات
النظمة داخلية تتضمن الشروط التالية .

اللجنة القانونية في مجلس الاعيان الموقر
قالت كل نقابة تستقل بذلك ، هناك خلاف
جوهرى بين نص الحكومة وما أخلت به اللجنة
الكريمة ، من سيراقب النظام الداخلي لكل
نقابة ، في النص القديم الاتحاد العام الذي هو
يمثل وحدة الطبقة العاملة ووحدة نقاباتها يضع
لنفسه نظام يضع نظام داخلي لكل نقابة وهو
عبارة عن نموذج موحد للحفاظ على قضايا
كثيرة منها وحدة العمل النقابي ، إذا ترك الأمر
لكل نقابة دون رقابة أو حساب سنجد
مجموعة من الأنظمة الداخلية قد لا تتفق مع
مصالح وقد تمثل مصالح من تلك الطبقة
النقابية ليس كما يريد المشرع أو وحدة العمل
النقابي . أنا اعتقد أن النص الذي جاء من
الحكومة مع تعديلات في الصياغة قدمها
مجلس النواب يلي بالفرض الذي نهدف منه
عندما قدمنا مشروعنا كحكومة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الوزير ، معالي الأستاذ أحمد الطراونه .

السيد أحمد الطراونه : المادة (١٠١)
كما عدلتها اللجنة القانونية في مجلس الاعيان
تضع كل نقابة نظامها الداخلي ، كلمة نقابة
هنا تعني اتحاد النقابات وكل نقابة ، لأن نقابة
هنا جاءت اسم جنس تشمل الكل . فعدلتها

هكذا جاء العمل

نقول يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات . يعني الاثنين بدل من ان نقول اتحاد النقابات والنقابات قلنا تضع كل نقابة تشمل اتحاد النقابات وتشمل النقابات ، وتأتي بقيت الاشياء الباقية من الحكومة كما وردت ، لكن لا يختلف ابدأ قولنا تضع الاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات او ان نقول تضع كل نقابة ، كل نقابة هنا تعني نقابات الاتحاد والنقابات العمال .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي لم أعد افهم ما هو المقصود ، ليس الاتحاد العام لنقابات العمال نقابة هو نقابة النقابات ولذلك هو ليس نقابة ولم يعرف نقابة ، النقابة معرفة بالقانون تعريف واضح : هيئة مهنية للعمال تشكل وفقاً لاحكام هذا القانون . فهي لا تشمل الاتحاد العام لنقابات العمال . هذا الحكم الاول الذي استقطبه اللجنة القانونية .

الحكم الثاني الذي استقطبه اللجنة القانونية ان مشروع الحكومة الذي وافق عليه النواب كانت تقول ان الاتحاد العام يضع نظاماً داخلياً للنقابة حتى يكون مظلة لكل النقابات وفي مجالل بين النقابات في انظمتها الداخلية . الامر الثالث الذي استقطبه اللجنة القانونية انه كان الاتحاد بالتسويق مع الوزارة فياجتبت بحكم جديد يقول : لكل نقابة عمال

في الاردن ان تضع النظام الداخلي الذي تريده تدخل فيه بما كان وما لم يكن دون ان تكون منضبطة لا بالعلاقة مع وزارة العمل ولا بالاتحاد العام لنقابات العمال ، هل هذه فلسفة اللجنة ؟ هذا الذي تتساءل هذه النقاط الثلاثة . شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : دولة الرئيس انني اتفق كلياً مع ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء ومعالي وزير العدل ، الحقيقة المطلع لا ادري ماذا حصل به في حقيقة الواقع لكن المطلع مطلع المادة يجب ان يبقى كما ورد من الحكومة ووافق عليه مجلس النواب مع تعديل الالية وكذا في اشياء متعلقة بالصياغة ، لكن الحقيقة وحدة العمل النقابي تقتضي هذا الامر : يضع الاتحاد العام لنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات . ولا بد للاتحاد عندما يضع هذه الانظمة الداخلية ان يأخذ خصوصية كل نقابة ويأخذها بالاعتبار عند وضع النصوص المتعلقة بنظامها الداخلي . ولذلك الحقيقة هو الاسلم وهو الاصح .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس في الواقع انه لن يكون في مقدور كل نقابة ان تضع نظامها وفق ما تراه مناسباً حتى ولو تعارض احكام هذا النظام مع الانظمة الأخرى ومنع التشريعات الأخرى . لان الشروط لو قرأنا الاحكام التي

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور جواد العناني .

الدكتور جواد العناني : يا سيدي في الواقع بأن النص قصد منه في الدرجة الاساسية وان النظام الداخلي للاتحاد نقابات العمال بان اتحاد نقابات العمال هو الذي يضع الانظمة الداخلية للنقابات العامة ولكن هنالك في المادة (١١١) تتكلم عن الاتحادات العمالية وتتكلم عن الاتحاد العام وتنظم شؤونهم المادة (١١١) وفي آخرها الفقرة (هـ) : تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص ، فبصير لهذه الغاية .

لا اعرف اذا كانت هذه تساوي ام لا اما اذا كانت اللجنة الكريمة اذا ارادت ان تبحث هذه المادة فلعلها تعود الى المادة (١١١) للاستعانة بها .

دولة رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : دولة الرئيس تشكيل الاتحاد العام كهيئة الدخول اليه كهيئة الخروج منه هذا الذي سيأتي بنظام هو والاتحادات النوعية لكنه ليس بالنظام الداخلي لتيسير شؤونه ، النظام الداخلي تحكمه المادة (١٠١) نظام خاص بصير بمقتضى احكام الدستور عن مجلس الوزراء واردة سامية لينظم كهيئة تشغيل الاتحاد العام والاتحادات النوعية اما هذا النظام لتيسير اعماله الذي لا يحتاج الموافقة احد عليه سوى ان يوضع بالتنسيق مع وزارة العمل كيف يجمع هيئته العامة كيف يجمع ...

تنظم كيفية الصياغة في النظام وكيفية تقديمه ودور المسجل في وزارة العمل وصلحاياته ليجد انها كلها مجموعها كما رأيتها اللجنة تشكل ضوابط لا تفسح المجال امام كل نقابة ان تصوغ نظاماً على هواها بمعدل عما يجب ان تعلم به من نصوص واحكام . انا اقترح ان الوقت اصبح متأخراً وان هذه المادة بالذات تحتاج لمراجعة من قبل اللجنة القانونية في موعد يحدد فيما بعد لان بعض ما قيل ان يؤجل بحث هذه المادة بالذات لكي تراجعها اللجنة القانونية في اجتماع يعقد لهذه الغاية فقط حتى ولو كان في اليوم المحدد لاجتماع المجلس الموقر .

دولة رئيس المجلس : معالي احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : الواقع بعد ما شرح معالي عبد الرؤوف بك قصد الحكومة من هذه المادة انا ارجع عن رأيي فيما يتعلق بالتعديل الذي ادخلته اللجنة القانونية ويصبح الاصح ان يضع الاتحاد العام لهذه النقابات لكي يوحد التشريع لهذه النقابات ولكي لا تختلف . ولذلك انا مع معالي نائب رئيس الوزراء عبد الرؤوف الروابدة في ان النص الذي جاء من الحكومة هو النص الصالح لهذا الموضوع ودون ان نحتاج الى جمع اللجنة القانونية مرة أخرى . ولذلك فهي واضحة تماماً عندما تشترك الاتحاد العام على النقابات ضمن الاسس الموضوعية في هذه المادة اظن انها تكفي للفرض المقصود .

هكذا جاء الفصل